



الجلسة ٥٨٢٣

الاثنين، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد شركن

إندونيسيا السيد ناتاليغاوا

إيطاليا السيد مانتوفاني

بلجيكا السيد فيريبيكي

بنما السيد سولر توريجوس

بور كينا فاسو السيد كافاندو

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد ليو زيمين

فرنسا السيد ريبير

فيت نام السيد لي لونغ منه

كرواتيا السيدة ملادينيو

كوستاريكا السيد أوربينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون سويرز

الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)

(S/2008/19)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بالعراق

تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من

القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/19)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة اعترافاً بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس: ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي ميستورا إلى الجلوس إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يعقد مجلس الأمن هذه الجلسة على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/19، التي تتضمن تقرير الأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطتين، يقدمهما كل من السيد دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وسعادة السيد زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة، باسم القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

السيد دي ميستورا (تكلم بالانكليزية): لقد مضت خمسة أشهر منذ اعتماد المجلس القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الذي يوفر أساساً لدور أوسع للأمم المتحدة في عراق اليوم. وقد عبّر كثيرون، وهو أمر يسهل فهمه، عن تطلعهم لرؤية مدى تقدم الأمم المتحدة نفسها في تنفيذه.

تنص الولاية المخولة بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) على مجال واسع تؤدي فيه المنظمة دوراً فعالاً في ذلك البلد. والتحدي هو في القيام بهذا. وصلت إلى بغداد يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الوقت، ما فتئت استعرض جميع جوانب أنشطة البعثة لنحدد، مع حكومة العراق، مجالات الأولوية التي يمكن فيها تكثيف جهودنا المبذولة في سبيل التوصل لحلول عملية وتحقيق المصالحة الوطنية، وهما معاً المبدأ الموجه لعملنا وهدفه في نهاية المطاف.

وقد أشار التقرير الأول للأمين العام عن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) إلى تحضيرات الأمم المتحدة للاضطلاع

الأحوال الأمنية، فرصة المساعدة، بناء على طلب حكومة العراق، في هذه الفترة الزمنية الحاسمة.

إني أنظر إلى سفير العراق عند قولي هذا، لأننا نعي ما نقول. فكل ما نقوم به يجب أن يكون فعالاً لتمكين العراقيين، ويجب أن يتوا فيه أو يبت بالتشاور معهم، كما يجب أن يستهدف تمكينهم من ممارسة كامل سيادتهم، وهي كلمة هذا العام، واضطلاعهم بالمسؤولية، وهي ثاني كلمة هامة في هذا العام. يحدد العراقيون الخطّة؛ فتساعد الأمم المتحدة وكل بلد يريد مساعدتهم، على المضي فيها وذلك أحياناً بدفعها إلى الأمام. لكن العراقيين هم الذين على الخطوط الأمامية.

إن طبيعة التحديات الرئيسية في العراق، لم تتغير بصورة عامة. ولا شك في أن الساحة السياسية والأمنية لا تزال معقدة، وتبدو للوهلة الأولى، رهيبية. والمخاطر والتحديات لم تغب عن بالنا؛ بل اجترناها مع كثيرين من زملائنا في الماضي. ولسنا محصنين ولا ناسين. ولكن إن كان للزخم وقت خاص، فعام ٢٠٠٨ هو الأوان المناسب للعمل الاستباقي، الزمن الذي يجب فيه اكتساب زخم إيجابي.

لا يمكننا تجاهل صور التحسن الأخيرة، سواء في الحالة الأمنية أو السياسية، في العراق. وقد ينسب الفضل في تقلص الأنشطة العدوانية إلى المفعول التراكمي لنشر مزيد من عناصر القوة المتعددة الجنسيات في العراق، ووقف إطلاق النار الذي أعلنه مقتضى الصدر - الذي ستتم إعادة تهيئته، على ما نرجو، والذي نعمل جميعاً في سبيله - ودور "مجالس الصحة" وزيادة التعاون مع البلدان المجاورة في المسائل المتصلة بالأمن. اسمحوا لي أيضاً بأن أضيف إلى ذلك ملل العراقيين. فكون الكثير من العراقيين قد ملو من أن العنف لم يسفر عن شيء يساعد أيضاً على هذه الحال.

بدور أوسع نطاقاً. والتقرير الذي أقدمه اليوم باسم الأمين العام (S/2008/19) يعرض وصفاً يبين الأنشطة الموجهة بصورة فريدة صوب النتائج لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. لقد انتهى وقت الكلام؛ وأن أوان العمل. سأقتصر على اطلاع المجلس على الإطار الاستراتيجي العريض الذي يقع ضمنه برنامج العمل، بدءاً من خطواتنا الأولى وحتى ما هو مرتقب بعد ستة أشهر.

إن طريقة عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة) هي رصد الاتجاهات الناشئة واقتراح مبادرات تُختار بعناية وتراعي الوقت، خاصة في المجالات التي تتسم بطابع الاستعجال، إما بإطلاق عمليات جديدة أو بتحفيز عمليات قائمة. وقد استهدفنا، بعملنا هذا، أن نكون عمليين وإجرائيين على حد سواء. والقرار طويل، فعلينا أن نختار المجال الذي يمكننا التأثير فيه ونضيف إليه قيمة في كل مرة.

وتتراوح مجالات الاهتمام الأولى من حل منازعات حول الحدود الداخلية - وهو موضوع سأتناوله - إلى مساعدة العائدين والانخراط في النقاش بشأن الوقت المناسب والشروط المسبقة اللازمة لانتخابات المقاطعات. وهذا بصورة تواكب المحافظة على تركيز مطرد على شراكة العراق الدولية. بموجب الاتفاق، ودفع عجلة الحوار الإقليمي، وهو لا يزال أولوية حاسمة الأهمية.

وأود أبدأ بقولي إن أنشطة الأمم المتحدة في العراق لم تبدأ بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وليست الأمم المتحدة جهة فاعلة جديدة، لكن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) هو مجرد قرار جديد، وهو لنا تحد جديد. وللأمم المتحدة فريق جديد، موسع هناك، ونسوي زيادته، سواء من حيث النوعية أو الكمية. وسيتيح الفريق الجديد للبعثة، إذا سمحت بذلك

لكن أمورا كثيرة تفترض تكثيف وتيرة سن قوانين هامة أخرى، بما في ذلك قانون العفو، الذي يناقش اليوم تحديدا، وتقاسم الدخل وقوانين انتخابات المحافظات. إنها قوانين حاسمة الأهمية، لا بد لها من أن تصدر، شأن القانون الذي شهدنا اعتماده يوم ١٢ كانون الثاني/يناير.

لا يجوز ترك حكومة العراق تتصدى بمفردها للتحديات البنوية والسياسية والأمنية. إننا نعرف هذا. ولذلك لا بد من التزام الأمم المتحدة وتقديم المجتمع الدولي مساعدته وعودة جارات العراق إلى مشاركتها البناءة.

فماذا يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه في هذا الوقت؟ وهل ستدرك الأمم المتحدة قيمة قدرتها على التخاطب مع جميع الأطراف؟ ويمكننا أن نتكلم مع أي طرف من الأطراف، بل نحن نفعل ذلك وبمقدورنا القيام به، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية. والأشخاص الوحيدون الذين لن نتكلم معهم هم أعضاء تنظيم القاعدة، لأنهم قتلوا موظفينا وما زالوا يقتلون الجميع. والأمم المتحدة تقدّر بالفعل قدرتها على التخاطب مع جميع الأطراف، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، والمحافظة على حيادها في الوقت ذاته. ويمكنها أن تيسر التوصل إلى حلول تتطلب تنازلات متبادلة، مع الاتصاف بالمصداقية والمشروعية الدولية أيضا. كما يمكنها أن تقدم المساعدة التقنية لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية وأن تساعد مختلف الوزارات على تحقيق النتائج في ما يتعلق بالمهام الأساسية للحكم.

فكيف ترجمت الأمم المتحدة ذلك الالتزام إلى شكل من أشكال العمل الفوري؟ تتعلق الطريقة الأولى بمسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها. وأذكر تلك المسألة دون غيرها لأنها شكلت الدليل الأكثر تشجيعا على أن السلطات العراقية ترغب في العمل معا لتسوية حتى أكثر المسائل إثارة للفرقة من منطلق روح الحوار الوطني. وكما يذكر المجلس، فالموعد النهائي لإجراء استفتاء بموجب المادة ١٤٠ من

وكان المزاج السائد في نهاية ٢٠٠٧ أن خطوات التقدم السياسي لم تكن كافية لمضاهاة المكتسبات الأمنية والمحافظة عليها. وكنا جميعا نشعر بشيء من القلق، بل الإحباط أحيانا. والواقع أننا، في غياب توافق سياسي للآراء على أهم العناصر الأساسية في دولة العراق، لن نحقق حلا دائما في حالة الأمن. ومن ثم يجب أن نعمل على الجبهة السياسية.

غير أننا نقول بكل إنصاف إن الأسابيع الأخيرة شهدت بعض خطوات مبدئية للمصالحة الوطنية المستحقة منذ مدة طويلة، لكنها خطوات طيبة وجد ملموسة - نحو المصالحة الوطنية ونحو حوار سياسي شامل. وفي هذا الصدد، أشير أولا إلى اعتماد قانون العدالة والمساءلة في ١٢ كانون الثاني/يناير. مبروك ذلك عليكم. ولأزم ذلك دلائل مشجعة على ازدياد الحوار بين الحكومة وكتلة السنة العرب، وإشارة هؤلاء إلى أن العودة إلى حكومة الوحدة الوطنية ليست مستبعدة مطلقا. لا بد لنا من العمل على ذلك. ويجب تهنئة الحكومة على تعزيز هذا التشريع - وهو السبب الذي لأجله استعملت توا كلمة "مبروك" - فهو أساسي لجهود المصالحة، وتكثيف الجهود المبذولة للتواصل.

تحدث الأمين العام والمجتمع الدولي مرارا عن آفاق لفرصة سانحة، وعام ٢٠٠٨ هو هذه الفرصة. ومن الواضح أن الحكومة ترسل أيضا إشارات إلى أنها ترى في عام ٢٠٠٨ عاما تثبت فيه قدرتها على إدارة دولة تتمتع بأوسع قدر من التأيد، يمكنها تأدية الخدمات الأساسية - وهو التحدي الذي نواجهه جميعا في هذه الفترة - وتقديم ضمانات أمنية، تدعمها في جميع الأوقات مؤسسات مستقلة وجديرة بالثقة. وعندما يتحسن الأمن، يكون أول ما يفعله الناس، كما نفعل جميعا في الحياة، هو البدء بطلب الخدمات، لأن الأمن لم يعد داعيا من دواعي القلق، بمقدار ما كان قبلا. ولهذا السبب تُعتبر الخدمات الأساسية بهذه الأهمية الحاسمة هذا العام.

بالخطة المعنية باللاجئين المشتركة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي خصصت لها الأمم المتحدة ١١,٤ مليون دولار، قدمت المنظمة الدولية للهجرة بالفعل أول برنامج للاستجابة السريعة إلى ٣٠٠٠ أسرة من الأسر البالغ عددها ٥٠٠٠ التي حددناها كأكثر الفئات ضعفا. وفي غضون ذلك، تخضع ٦٠٠ أسرة لعملية رصد تفصيلية بانتظار إجراء تقييم، لأنه ينبغي أن نحدد سبب عودتها ووجهتها والظروف التي ستواجهها لدى عودتها. وبذلك، سنكون أكثر تأهبا، نحن والحكومة، لتقديم مزيد من المساعدة لها إذا قررت العودة.

وستروم عملية النداء الموحد - التي تهدف إلى جمع ٢٠٠ مليون دولار تقريبا - وسيتم إطلاقها، إن شاء الله، في ١٦ شباط/فبراير، سد الفجوات ليس في أشد احتياجات اللاجئين التي لم تتم تلبيتها إلحاحا فحسب، بل أيضا في احتياجات الأشخاص المشردين داخليا، مع تحويل موضوع المناقشة إلى مسألة الضعف الأوسع نطاقا. وينبغي ألا ننسى أن نطاق مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا ما زال واسعا إلى حد ما، فهي تتعلق بمجموع ٤,٢ ملايين نسمة. وهذا يشكل تحديا كبيرا، ليس لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة التي تشترك معنا في تقديم المساعدة إلى العراق فحسب، بل أيضا للبلدان المضيقة، التي تتحمل عبئا ثقيلا من جراء ما اتصفت به من سخاء وكرم ضيافة.

ويتعلق مجال آخر بالكوليرا. وتم التصدي للتهديد المباشر المتمثل في انتشار الكوليرا، واحتواء حالات الإصابة بها، لا سيما في الشمال. غير أننا، بسبب الارتفاع المرتقب في درجات الحرارة، ما زلنا قلقين إزاء احتمال تفشي المرض مجددا، لا سيما في بغداد والمدن الجنوبية. وبالتالي، نبادر بالتركيز على اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة تأثير المرض والوقاية منه. وتستخدم الأمم المتحدة الأموال التي توفرها

الدستور، كان وشيكا في كانون الأول/ديسمبر - إذ كنا قاب قوسين أو أدنى من ٣١ كانون الأول/ديسمبر - لكن الشرط المسبق لم يتم الوفاء به. وتصرفت السلطات التنفيذية وغيرها من الأطراف الفاعلة لتحقيق مصالحها المكتسبة المشتركة - وأثبتت أن ذلك ممكن - بغية تفادي مواصلة زعزعة استقرار الحالة المتردية للغاية بالفعل. وقد يسرت الأمم المتحدة ذلك وطلب إليها تقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف المعنية في التوصل إلى حل سلمي وبناء للمسألة المتعلقة ببعض الحدود الداخلية المتنازع عليها، ليس في كركوك فحسب، بل أيضا في أماكن أخرى، لا سيما في المناطق الشمالية.

و يتلقى الطلب المتعلق بمشاركتنا في البدء بعملية لتسوية النزاع في ظرف ستة أشهر مع ولايتنا بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الذي يطالبنا بأن نفعل ذلك بالضبط، في جملة أمور أخرى. كما يتفق مع التوجيه الحازم الصادر عن الأمين العام بان كي - مون، إلى وإلى فريقتي، من أجل أن نكون سباقين في عملنا ونبادر بالانخراط في المجالات التي قد تثمر نتائج عملية. وبالتالي، التزمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق باتباع نهج متكامل، والعمل على وضع برامج للمساعدة التقنية لا تكفي بالتركيز على ترسيم الحدود فحسب، بل تكفل حماية حقوق الأقليات، وتكتملها باتخاذ تدابير لتعزيز الثقة. وسيسرن بالتأكيد أن أواقي المجلس بمزيد من المعلومات بشأن التقنيات والنهج التي نخطط لها من أجل كفالة المضي قدما في المسألة المتعلقة بالمادة ١٤٠.

ويتعلق المجال الثاني بالعائدين. ودون أن تدعو الأمم المتحدة إلى عودة اللاجئين بأعداد كبيرة، أعربت عن استعدادها لمساعدة الذين اختاروا العودة إلى مواطنهم الأصلية، بينما تقوم برصد أحوال أكثرهم ضعفا. وبعض العائدين أضعف من غيرهم، وهم يستحقون جهودنا على سبيل الأولوية. ومنذ البدء، في ٤ كانون الأول/ديسمبر،

في اسطنبول، ويوجد مقرها في بغداد، والاستفادة من التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة. ونحن نعمل على تحقيق ذلك أيضا، ونرسل الاختصاصات إلى جميع الشركاء، ونتطلع إلى أن نناقش مع الحكومة الكيفية التي يمكننا بها مساعدة آلية الدعم المخصصة بقدر أكثر فعالية، وربما من خلال تركيز الاجتماع التالي، الذي سيعقد في الكويت، على مسألة ملموسة جدا من حيث المتابعة، مثل مسألة اللاجئين والمشردين داخليا، التي تؤثر في العراق وجيرانه.

وبالتالي، كيف نخطط لزيادة تفعيل ما نقدمه من مساعدة؟ والأمين العام مصر على كفالة توثيق التنسيق بين عمل جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة وعمل حكومة العراق. غير أنه لكي تستطيع الأمم المتحدة أن تحدد الاحتياجات الناشئة وتستجيب لها في حينها من أجل تلبيتها، لا بد لها من تعزيز حضورها - الذي نلتزم به - فضلا عن اطلاعها على ما يقع على أرض الواقع واتصالها بالمجتمعات المحلية.

وبينما تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة باستعراض الاقتراح المتعلق بإقامة مجمع متكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإن البعثة الآن مستعدة مسبقا لتعزيز حضورها النوعي والكمي في العراق. وسنقدم اقتراحا جديدا بشأن إنشاء مجمع متكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى تتمكن من المضي في ذلك بسرعة. وقد تم البدء بالخطط الرامية إلى توسيع نطاق دور مكتب أربيل، ونحن بحاجة إلى افتتاح رسمي لنولد الزخم المطلوب لدينا. وتم البدء بالتحسينات لاستدامة مجمع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في أربيل وبغداد، بينما ننتظر إقامة المقر المتكامل، حتى لا نؤخر المزيد من الأفرقة والزملاء. وعلاوة على ذلك، سيتم نشر مسؤولي اتصال وطنيين على مستوى المحافظات في تسع محافظات، حتى يتسنى لنا تعزيز اتصالنا

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، التي تبلغ في مجموعها ٤,٥ ملايين دولار، في تطوير ورصد آلية المراقبة. وما برحنا نضغط على الحكومة للموافقة على تخصيص ٤٠ مليون دولار لمساعدة وزارة الصحة في مواجهة حالات الطوارئ من هذا القبيل - التي لا داعي لأن يواجهها العراقيون علاوة على الحالات التي يواجهونها بالفعل.

وأنتقل الآن إلى إعادة بناء الاقتصاد. فبعد انقضاء عام على إقامة العراق لشراكة مع المجتمع الدولي استنادا إلى الالتزام المشترك باستراتيجية إنمائية وطنية، يتعين علينا جميعا أن نُقيّم الكيفية التي أوفت بها الحكومة بالتزامها المتعلق بمجموعة من تدابير الإصلاح، لا سيما في الميدان الاقتصادي، وكيف أوفى المجتمع الدولي - أي جانبنا - بتعهداته، بما في ذلك تخفيف عبء الديون على العراق.

أما الأموال المتبقية من مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، التي تبلغ في مجموعها ٢٢٢ مليون دولار - وهو مبلغ يظل كبيرا جدا - فستخصص لدعم مشاريع متعلقة بالاتفاق. وبالتالي، فنحن متفقدون ونركز على نفس المجال، بزيادة تشديدنا على امتلاك الحكومة لزام الأمور ومبدأ التمويل المشترك. و"التمويل المشترك" عبارة رئيسية أخرى في العام ٢٠٠٨. فالعراق بلد غني، وينبغي أن يمتلك زمام الأمور في مشاريعه عندما يشارك المجتمع الدولي فيها. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال التمويل المشترك، الذي سيعزز أثر وفعالية مشاريعنا.

وأما في ما يتعلق بالحوار الإقليمي، فقد أعرب جيران العراق المباشرين عن استعدادهم للانخراط البناء، لا سيما في مسائل أمن الحدود. وينبغي أن نستفيد بالخطوات الأولى. وقد شجع الأمين العام الدول المجاورة على الاضطلاع بدور داعم واستخدام آلية الدعم المخصصة التي تم الاتفاق عليها

(٢٠٠٧). وبالمناسبة، فإن التقرير القادم عن حقوق الإنسان، الذي يُغطى الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، سوف يصدر في بغداد خلال الأسابيع القادمة.

وفي الختام، افتراضاتنا التشغيلية لم تتغير بوجه عام، ولكن تغيرت الطريقة التي ننفذها بها. ونحن ملتزمون بالسرعة وبالواقعية في التنفيذ. وينبغي أن نقر بمجالات التحسن والتقدم الملحوظ، كما ينبغي أن نبدي المرونة في تعديل مجالات الأولوية الحالية والمحتملة، وأن نُبقي هيكلنا المقترح قيد الاستعراض المستمر، كما تملية البيئة المحيطة. ويفترض ذلك مقدما، بالطبع، الاشتراك على أوسع نطاق ممكن من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، ممثلين في مجلس الأمن، والثقة والالتزام من جانب المجتمع الدولي، الأمر الذي نأمل أن نحظى به اليوم.

وينبغي أن نراعي دوما الاحتياجات القائمة في الميدان والتحول في مجرى المناقشات، وأن نتوافق معها. وينبغي أن نتحكم في التوقعات وألا نغالي في التفاؤل، وأن نحتفظ في الوقت نفسه بجرعة من الروح الواقعية والعملية والقدرة على إدارة العمليات. إننا لسنا غير واعين بالمخاطر، ولا نقلل من شأن التحديات، ولكننا نعتقد، كما اعتقد شخصيا، أنه حتى من ينتقدون سجل الأمم المتحدة في العراق في الماضي، بل ويشعرون أحيانا بالاستياء إزاء تصورهم وجود هذا السجل، فنحن على استعداد لقبول اصطلاح الأمم المتحدة بدور دور نشط ومحوري ونرحب به. وإننا مستعدون لقبول ذلك التحدي.

واسمحوا لي أن أوجز بضع نقاط، هناك أربعة تطورات إيجابية. أولا، فيما يتعلق بالطرفة التي حدثت في مجال الأمن، فإننا نلاحظ ما ترتب عليها من آثار، بما في ذلك انخفاض العنف بنسبة ٦٠ في المائة، بالرغم مما حدث

بشعب العراق. وفي أعقاب استكمالنا لأحد تقييماتنا الأمنية، تم الآن تعيين اثنين من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البصرة، التي تأمل الأمم المتحدة أن تحتفظ فيها بوجود صغير لكنه استباقي اقترانا برصد التطورات الأمنية هناك. وأخيرا وليس آخرا، نحن الآن بصدد إيفاد بعثة أولية إلى كركوك لاستكشاف الخيارات التي ستمكننا من كفالة وجودنا وأداءنا دورا استباقيًا هناك، بالنظر إلى التزاماتنا المتعلقة بمتابعة المادة ١٤٠.

وبطبيعة الحال، يتوقف الكثير من الأمور على الحالة الأمنية، غير أننا نعرب عن بالغ امتناننا للدول الأعضاء التي استجابت للنداء المتعلق بتجديد تمويل الصندوق الاستئماني لدعم إنشاء الكيان القائم بذاته لتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، الذي ما انفك يساعدنا على كفالة بقائنا هناك في بيئة آمنة.

وماذا بعد؟ ستتابع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تنفيذ الأنشطة الجوهرية لولايتها، التي لا تقتصر على تلك التي ذكرتها فحسب، بل أيضا على كل الأنشطة الأخرى التي ما زالت قائمة. وسنكون على أهبة الاستعداد إزاء ما يستجد من تطورات أخرى تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها في الوقت المناسب، وتعديل الأولويات، واتباع نهج غير تقليدي - إذا ما صح التعبير، حيث أنه ليس مصطلحا بيروقراطيا إلى حد بعيد - من أجل التوصل إلى حل في العراق. وما زالت عملية تقديم المساعدة الانتخابية مستمرة، وعملية مراجعة الدستور تتصدر أنشطتنا، وهما ترتبطان بالكثير مما نقوم بعمله بالفعل وما نريد أن نفعله. وسندعى إلى تحديد الوقت الملائم للانتخابات في المحافظات على نطاق البلد، وهو ما نعمل من أجله وإلى تحديد التتابع الدقيق مع المبادرات الأخرى الحساسة سياسيا. كما سنواصل، بكل حذر ولكن بفعالية، رصد حالة حقوق الإنسان في البلد، كما هو منصوص عليه في القرار ١٧٧٠

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أتقدم بتقرير اليوم نيابة عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق، بناء على طلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٩٠ (٢٠٠٧).

وقد سرتي أن أستمع إلى التقرير عن أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأن أرى التقدم الذي تحرزته تحت قيادة الممثل الخاص السيد دي ميستورا، ولا سيما في المساعدة على معالجة القضايا المرتبطة بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي. ونتطلع إلى إسهاماتها المتوقعة في الوفاء بجميع أهداف القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، ونقدّر الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للبعثة.

ويسرنا أن المجلس اتخذ بالإجماع القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، الذي يمدد ولاية القوات المتعددة الجنسيات في العراق لمدة سنة أخرى لإتاحة الوقت للعراق لتحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه كدولة مستقلة ذات سيادة.

وتشاطر الولايات المتحدة الشعب العراقي هدف إقامة عراق ديمقراطي ومستقر وآمن، يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه. والرئيس بوش، الذي يأخذ في اعتباره ذلك الهدف، قد وافق قبل عام مضى على زيادة في قوام قواتنا في العراق لمساعدة العراقيين على توفير الأمن للسكان وعزل المتطرفين وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تقدم سياسي واقتصادي، والإسراع بنقل المسؤولية إلى العراقيين.

إن مواصلة تنفيذ الأسلوب الجديد للاستراتيجية الاستشرفية، مصحوبا بالطفرة التي حدثت في المستويات العامة للقوات في العراق، قد عملا على تحسين مستويات الأمن بشكل كبير خلال الربع الأخير من العام الماضي.

في البصرة، حيث تمكنت الشرطة العراقية، على أية حال، من السيطرة على الوضع حيث كان هناك ٢,٥ مليون حاج، فهذا الوضع كان يمكن أن يشكل تحديا لأي بلد في العالم. ثانيا، هناك طفرة اقتصادية. فقد أخبرنا صندوق النقد الدولي أنه ستحدث زيادة بنسبة ٧ في المائة كل سنة على مدار السنتين القادمتين، وما يعادل قيمة ٢٠٠ ٠٠٠ برميل من النفط من الدخل الجديد المستدام. ونشاهد ذلك بأنفسنا في شوارع بغداد؛ كما نشاهده في عيون الناس عندما يفتحون حوانيت جديدة. ثالثا، حدثت طفرة أولية ضئيلة في الوضع السياسي، وإن كانت حاسمة، بصدور قانون ١٢ كانون الثاني/يناير. رابعا، هناك أيضا، إن جاز لي القول، طفرة في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في سبعينا من أجل أن نكون أكثر فعالية في مجالات حل الأزمات، وحيثما نستطيع أن نكون.

ومع ذلك، هناك أيضا مصدران رئيسيان للقلق. الأول، أنه من الضروري إدامة كل هذه الأمور، ولا يمكن إدامتها إلا عن طريق الحوار السياسي. ومن ثم، هناك حاجة ملحة إلى القوانين الأخرى التي أشرنا إليها؛ والحاجة الملحة إلى الاشتراك الشامل من جانب الآخرين في الحكومة؛ والحاجة إلى التأكيد على أن الزيادة في الدخل ستعود إلى العراقيين من خلال إحساس كل فرد بالاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي يريدها في نهاية المطاف.

والمصدر الثاني للقلق يتمثل في ضيق الوقت. إن عام ٢٠٠٨ عام مهم. والمشكلة في عام ٢٠٠٨ أنه يتكون من اثني عشر شهرا، شأنه شأن مثل باقي الأعوام. وليس أمامنا متسع من الوقت، والضغط شديدة على العراقيين. ونحن معهم وسنبقى معهم على أن يكونوا هم في المقدمة.

الرئيس: أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أيار/مايو ٢٠٠٣. وهناك اتجاه آخر لافت للنظر وهو الانخفاض في عدد الهجمات والوفيات العرقية والطائفية، التي انخفضت بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة في المناطق الأمنية في بغداد في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وانخفضت الحوادث الأسبوعية الناجمة عن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة بنسبة ٦٨ في المائة منذ بدء "عملية الرعد الخفي" في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقد يُعزى الانخفاض في الحوادث الناجمة عن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى إحباط شبكات المتمردين الأمر الذي عرقل قدرتها على القيام بالعمليات. وأخيراً، انخفض عدد الهجمات البارزة في العراق، من قبيل السيارات المفخخة بالقنابل والهجمات الانتحارية، بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة منذ آذار/مارس ٢٠٠٧.

ويوجد حالياً ٣٣ بلداً تظطلع بدور أساسي في دعم الأمن في العراق، سواء بوصفها جزءاً من قوات التحالف أو من عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويشارك أعضاء التحالف من غير الولايات المتحدة والعراق بما يقرب من ٣٠٠ ١٠ جندي و ٤٥٠ آخرين لدعم بعثة الأمم المتحدة.

وتتفاوت المساهمات المحددة من عمليات دوريات رئيسية، كذلك التي تقوم بها الوحدة الجورجية المكونة من ١ ٨٥٠ جندياً، والتي تعمل في محافظة واسط، إلى الوحدة البوسنية المكونة من ٣٧ جندياً، والتي تزيل الذخائر غير المنفجرة وتدمرها. وتؤدي هذه القوات دوراً لا غنى عنه في العمليات والنجاحات اليومية للتحالف في العراق.

إن الحكومة العراقية تمضي قدماً أيضاً في بسط المزيد من السيطرة على أمن البلد، وقد نفذت القوات العراقية طفرة من جانبها عام ٢٠٠٧، مما وفر لها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شرطي وجندي. واعتباراً من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٧، ارتفع عدد أفراد وزارتي الدفاع

والجهود المبذولة لتعزيز أمن السكان، من قبيل إقامة محطات أمنية مشتركة في المواقع الرئيسية، قد عززت من قدرة قوات التحالف والقوات العراقية على التفاعل مع السكان المحليين والحصول على معلومات عن المتمردين والأنشطة غير المشروعة للمليشيات. وبدأ التحسن في الوضع الأمني في توليد زخم يمكن أن يؤدي، إذا ما استمر، إلى تحقيق الاستقرار المستدام. وانخفضت بشكل كبير الحوادث الأمنية ووصلت الآن إلى مستويات لم نشاهدها منذ أوائل عام ٢٠٠٥. وانخفضت عموماً الهجمات الشهرية - سواء ضد قوات الأمن العراقية أو ضد المدنيين أو قوات التحالف أو البنية الأساسية - بنسبة ٦٠ في المائة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ويمكن أن يُعزى الانخفاض العام في عدد الحوادث الأمنية إلى عدة عوامل، تشمل الانخفاض المتواصل في قدرات تنظيم القاعدة في العراق والمليشيات المتطرفة، وزيادة المبادرات القبلية ضد تنظيم القاعدة والمتطرفين الآخرين، والأمر بوقف إطلاق النار الذي أصدره مقتدى الصدر إلى مليشيا جيش المهدي التابعة له، وزيادة قدرات الجيش العراقي والشرطة العراقية، والوجود المستمر لقوات التحالف والقوات العراقية بين السكان.

واليوم يمكننا أن ننظر إلى الماضي لنستعرض بعض المكاسب التي تحققت من الطفرة التي حدثت في قوام القوات المتعددة الجنسيات في العراق. وسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة المحددة.

انخفض عدد الخسائر بين المدنيين بشكل كبير في هذا الربع من العام وهو الآن أدنى من مستواه في شباط/فبراير ٢٠٠٦، قبل تفجير مسجد سامراء. كما انخفض معدل الخسائر بين قوات التحالف، وشهد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ثاني أدنى مستوى في عدد وفيات الحرب منذ

الأساسية في أحيائهم، ويشكل بعضهم جماعات حراسة للأحياء.

تواصل محافظة الأنبار إظهار تحسن جوهري في الحالة الأمنية. فقبل سنة، كانت محافظة الأنبار المحافظة الأكثر عنفا في العراق، حيث كان يقع فيها أكثر من ٢٥ في المائة من مجموع الاعتداءات في جميع أرجاء العراق. وقد ضاق مواطنوها ذرعا بالعنف والفتنة اللذين اجتاحا محافظتهم، وبدأوا يتعاونون بشكل وثيق مع القوات العراقية وقوات التحالف. وحوّلت صحوة الأنبار موجة القتال باتجاه تنظيم القاعدة في المناطق القبلية العربية السنية في العراق. فالمواطنون المحليون يقاتلون اليوم ضد تنظيم القاعدة ويعملون مع قوات التحالف والقوات العراقية لإحلال الأمن في مناطقهم. ونتيجة لذلك، انخفضت الاعتداءات في الأنبار في الفصل الأخير إلى ما دون ٦ في المائة من مجموع الاعتداءات، وأخذت الحياة تعود إلى طبيعتها سريعا.

على الرغم من هذه الإنجازات الأمنية، لا يزال الإرهابيون الأجانب والمفجرون الانتحاريون يدخلون إلى العراق عبر سوريا. ويجب على سوريا أن تفعل المزيد لكي توقف تلك التدفقات، بما في ذلك تطبيق نظام أكثر تشددا لتأشيرات الدخول، واعتقال الميسرين المعروفين، وزيادة تبادل المعلومات مع بلدان المنشأ والعبور وتعزيز أمن الحدود. ولا تزال قوات فيلق الحرس الصوري الإسلامي الإيراني تدرب المتطرفين الشيعة وتجهزهم وتمولهم على الرغم من التأكيدات المبلغة إلى رئيس الوزراء المالكي بأن إيران ستوقف معونتها الفتاكة.

لقد قطع العراق شوطا طويلا، لكنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. وإذا تطلعتنا إلى المستقبل، نعلم أن العراق يواجه تحديات في عدة مجالات. ففي عام ٢٠٠٨، ستبقى مجالات التركيز الأربعة الأساسية التي حددها

والداخلية العراقية إلى ٥١٦ ٦٤٦ عنصرا. وتقوم عشر فرق، و ٣٤ لواء و ١٠٨ كتائب بقيادة عمليات مكافحة التمرد في مناطق مسؤوليتها - أي زيادة لواء وخمس كتائب منذ الفصل الأخير، و ٧٧ في المائة من مجموع الوحدات المسلحة العراقية المشكّلة مصنفة بوصفها قادرة على التخطيط للعمليات وتنفيذها ومواصلتها بمساعدة ضئيلة من قوات التحالف أو بدونها. ويواصل التحالف نقل المسؤولية عن الأمن إلى الحكومة العراقية، التي تتولى الآن المسؤولية الأمنية الرئيسية في ٩ محافظات من ١٨ محافظة. وقد تعهد رئيس الوزراء المالكي بأن العراق سيتولى المسؤولية الأمنية للمحافظات التسع الباقية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وستواصل المحافظات الخاضعة للسلطة الأمنية للتحالف انتقالها في الأشهر المقبلة، كلما أثبتت القوات العراقية استعدادها لتولي هذه المسؤولية.

يسير هذا الانتقال إلى السيطرة العراقية على المحافظات وفق الخطة. ففي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر انتقلت محافظة كربلاء، وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، حذت محافظة البصرة حذوها. وطوال الأشهر الأربعة الماضية، تولت القوات العراقية الحفاظ على أمنها الذاتي، وأثبتت بنجاح استعدادها لتولي المسؤولية الكاملة عن ثانية كبرى مدن العراق وعن بيئتها.

إن المصالحة من القاعدة إلى القمة في المحافظات أحرزت تقدما بارزا. والقادة المحليون، لكثرتا طائفتي العرب السنة والعرب الشيعة، يعملون مع قوات التحالف، وأفرقة إعادة إعمار المحافظات والحكومة العراقية لتحسين الظروف الأمنية والاقتصادية في مناطقهم.

هناك نحو ٨٠ ٠٠٠ مواطن محلي تطوعوا للقتال ضد المتطرفين بإشراف قوة التحالف في أرجاء عديدة من العراق. وهؤلاء المواطنون يقومون بحماية البنى التحتية

يحقق العراق نموا متواضعا قدره ١,٣ في المائة عام ٢٠٠٧، لكنه توقع تحسنا كبيرا في السنة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، وافق ٤٤ بلدا على خفض ديون الحكومة العراقية بموجب شروط نادي باريس.

تواصل المشاركة الدولية والإقليمية تحسنها أيضا. ونحن ممتنون لمشاركة الأمين العام في الاجتماع الموسع لدول الحوار في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧، ولعرض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لدعم الحكومة العراقية في تنسيق الاجتماعات المقبلة. وقد أدت البعثة دورا هاما في تطوير الاختصاصات لمكتب آلية الدعم المخصصة لفريق دول الحوار الموسع، المزمع إنشاؤه في بغداد. وسيكون التزام البعثة بتقديم المساعدة التقنية والأفراد لهذا المكتب عنصرا أساسيا لنجاحه، وسيسهم في أن تواصل عملية الحوار الموسع قيامها بدور المنتدى الثمين للعراق وجيرانه، لمعالجة الشواغل الأمنية المشتركة وإتاحة الفرص للمزيد من التعاون.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أثبتت قيادتها ودورها بصفتها رئيسة مشاركة للعهد الدولي مع العراق، كما أثبتت ذلك في دعمها لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تدير مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق. وقد أسهمت البعثة في الأشهر الأخيرة إسهاما كبيرا في تشكيل الأمانة التي تساعد العراق وشركائه المانحين على تنفيذ الإصلاحات والمبادرات التي يدعو إليها العهد الدولي، ومساعدة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

إن العراق اليوم مكان مختلف عما كان عليه قبل سنة. ومع أنه لا يزال هناك الكثير من العمل، فإن مستويات العنف انخفضت بشكل ملحوظ، ويجري إحراز تقدم ثابت. والأمل يعود إلى بغداد وإلى البلدات والقرى في جميع أرجاء البلد. والعراقيون الذين فروا من العنف بدأوا بالعودة وإعادة

التحالف لوزارتي الدفاع والداخلية وقواتهما كما يلي: تطوير القدرة الوزارية؛ تحسين قدرات القوات العراقية؛ بناء قدرات تمكينية محددة، بما فيها القدرات اللوجستية والمتعلقة بالاكتفاء والتدريب؛ ودعم زيادة القوات العراقية. ومن الناحية السياسية، لا بد للقادة العراقيين من ترسيخ جو من التعاون والتراضي، واضعين المصالح الوطنية فوق المصالح الضيقة. كما يجب عليهم أن يعملوا معا لمعالجة مسائل مثل الفساد وتمويل الإرهابيين، وإقرار قوانين بشأن السلطات في المحافظات، والمواد الهيدروكربونية والانتخابات، تحضيرا لإجراء انتخابات المحافظات التي طال انتظارها.

يجب على الحكومة أيضا أن تعالج مشكلة الفساد المتعاظمة، بما في ذلك إصلاح الضرر الذي أصاب اللجنة المعنية بالتهمة العامة. وفي هذا الفصل، تجاوز مجلس النواب العراقي عوائق كبرى في إقرار قانون إصلاحي لاجتثاث البعث. وهذا التشريع الذي من شأنه أن يسمح للعديد من الأعضاء السابقين في حزب البعث بتولي مناصب في الحكومة استغرق عدة أشهر، واستلزم تراضيا وتعاوننا كبيرين من العديد من القادة السياسيين. وينظر مجلس الرئاسة حاليا في التصديق عليه.

وبالانتقال إلى المسائل الاقتصادية، نفذت الوزارات العراقية ٤٣ في المائة من ميزانيتها الرأسمالية اعتبارا من ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٧، مما يشكل تحسنا جوهريا على تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٦ كاملة. وينبغي لهذا الاستثمار في الاقتصاد أن يسهم في حفز نموه والحد من هشاشته. وإعادة فتح المدارس والعيادات والأسواق في العديد من أرجاء العراق، والتحسينات في الخدمات الأساسية، كلها تدل على التحسينات الناتجة عن الإنجازات الأمنية التي تحققت بشق الأنفس. وسنة بعد سنة، تراجع التضخم من ٦٥ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ١٦ في المائة حتى تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧. وقد توقع صندوق النقد الدولي أن

ومن الأهمية الفائقة أن يقيم الممثل الخاص الجديد للأمين العام اتصالات ببناء مع القوى السياسية الرئيسية في العراق. وينبغي أيضا أن يشجع فتح مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في أربيل على زيادة تعزيز دور المنظمة. فما برحت المنظمة اليوم تقدم، في ظروف عصيبة، المساعدة إلى العراقيين في مجالات مثل وضع دستور وطني، والتحضير للانتخابات، والمساعدة الإنسانية، والأخذ بمعايير حقوق الإنسان.

غير أن من الجلي أنه لن يتسنى تأمين التنفيذ والتحقيق التامين لإمكانات الأمم المتحدة الفريدة إلا عن طريق تحسين جذري في الحالة في العراق من حيث الأمن. ومن المطمئن أن التقرير يشير إلى انخفاض مستوى العنف في كل أنحاء البلد. والواقع أن الحالة قد استقرت إلى حد ما. واضطلعت القوى السياسية في العراق ذاته بدور حاسم الأهمية في ذلك الصدد، وأبدت درجة عالية من المسؤولية. وينبغي تشجيع الاتجاهات الإيجابية التي لمسناها بكل وسيلة ممكنة. ولن تتحقق المهمة الأساسية للتسوية العراقية، ألا وهي المصالحة الوطنية، إلا على أساس منهاج يقوم على الحد من العنف والانتقال إلى الوسائل السياسية لحل المشاكل ذات الأهمية الحيوية.

ولجيران العراق في المنطقة أهمية أساسية في تحسين الحالة. ونلاحظ الديناميات الإيجابية في هذا الشأن. وينبغي السعي بنشاط إلى تطوير آلية عقد اجتماعات دائمة بين العراق والدول المجاورة. ونلاحظ مع الارتياح أيضا، المعلومات الواردة في التقرير عن إقامة علاقات بناءة بين الحكومة العراقية، وسورية، وإيران، والجهود المتزايدة الفعالية لرصد الحدود السورية العراقية. كما أن حكومة الأردن تتخذ أيضا خطوات هامة.

وكل ذلك يدل على إمكانية إقامة حوار واسع النطاق بين البلدان المجاورة، بغية تحقيق الاستقرار في الحالة

بناء حياتهم واستطاع ٢٠٠٠ عراقي أن يسافروا إلى مكة جوا وبرا، بين ١١ كانون الأول/ديسمبر و ٧ كانون الثاني/يناير، لأداء فريضة الحج. وتحضيرا لذلك، أعيد فتح مطار الموصل للرحلات المدنية بعد إغلاقه طوال عدة سنوات.

في ملاحظاتي اليوم، أوضحت كيف يواصل الزخم التكتيكي والتنفيذي تناميته. والمدخل الأساسي إلى تحويل هذا الزخم، الذي تحقق بجهد شاق إلى نجاح بعيد المدى، يكمن في استعداد القادة الوطنيين وقدرتهم على استثمار تلك الإنجازات المحلية، وإقرار وتنفيذ التشريعات الأساسية الباقية وتعزيز المصالحة.

ويكتسي النجاح في العراق بالأهمية، لا للشعب العراقي فحسب، وإنما أيضا لجيران العراق، والمنطقة، والمجتمع الدولي بأسره. وأجدد طلبنا إلى الأطراف، ولا سيما جيران العراق، أن يتخذوا خطوات ملموسة لإدامة هذا الزخم.

السيد شيركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أود، أولا، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في العراق، وعلى عرضه للتقرير عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأود أيضا أن أعرب عن الامتنان الخاص لكل موظفي الأمم المتحدة لاضطلاعهم بمهمتهم في ظروف صعبة في العراق اليوم. ولقد درست موسكو بدقة التقرير الدوري عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتتشاطر الآراء والاستنتاجات الواردة في تلك الوثيقة ونرى أن من الأهمية بمكان استرعاء الانتباه إلى النقاط التالية.

ينيط القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) سلطات واسعة بالأمم المتحدة في ميدان المساعدة على إحراز تقدم في العملية السياسية في العراق. ومع التأكيد على ذلك القرار الهام، واصلت البعثة زيادة أنشطتها.

الأمن والنظام في البلد عقب انسحاب وحدات القوة المتعددة الجنسيات من العراق في نهاية المطاف.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة الإنسانية في العراق. فلم يتم بعد التغلب على الأزمة في ذلك المجال. وما زالت الصعوبات الكامنة في كفاءة الخدمات الحيوية الأهمية للسكان حجة. وليس بوسع عدة ملايين من اللاجئين والمشردين داخليا حتى الآن أن يعودوا إلى مناطقهم الأصلية.

ومن الملاحظ أن المعلومات عن حالة حقوق الإنسان الواردة في التقرير المعروض علينا أقل من تلك التي تضمنها التقرير السابق، كما أنه لا يذكر شيئا عما إذا كانت البعثة تتابع، كما فعلت من قبل، مصير الأشخاص الذين تحتجزهم القوة المتعددة الجنسيات وهيئات عراقية، أو عن الحالة في السجون وأماكن الاحتجاز. وبطبيعة الحال، فقد درسنا بدقة التقرير عن حقوق الإنسان الذي سيصدر في بغداد في القريب، كما أعلن السيد دي ميستورا اليوم. غير أننا ما زلنا نرى أنه يجب إيلاء قدر أكبر بكثير من الاهتمام للمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان في التقرير القادم للأمين العام عن أنشطة البعثة.

وتتشاطر القلق المعرب عنه في التقرير فيما يتصل بالتصرفات التعسفية لشركات الأمن الخاصة. وتقع تلك الهياكل خارج نطاق القانون الإنساني الدولي. كما أنها تضر بشدة بالعلاقات بين الحضارات. ونكرر مرة أخرى أنه يجب إدخال أنشطة تلك الهياكل في إطار محكم في عملية نشر القوات القادمة في البلد.

وتتابع بدقة الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لحل المشاكل في كركوك، ونأمل أن تؤدي إلى نتائج إيجابية. ولتجنب تفاقم تلك المشاكل، ينبغي أن تواصل البعثة جهودها لإقامة حوار بناء بين جميع القوى السياسية المعنية.

في العراق وفي المنطقة ككل. ولا بد للتعاون الإقليمي البناء، بالاقتران مع آلية للدعم الدولي، وبمشاركة جيران العراق، والأمم المتحدة، ومصر، والبحرين، ومجموعة الثمانية، والاتحاد الأوروبي، والأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، أن يعطي دافعا إضافيا للتسوية السياسية في العراق. والتحديات المعقدة تقتضي استجابات جماعية.

بيد أن من السابق للأوان إعلان الانتصار فليس هناك ضمان لاستمرار انخفاض التوترات المشار إليه في التقرير. كما أن موجة العنف التي اجتاحت البلد مؤخرا تؤكد مخاوفنا. ونشدد على أنه لن يتسنى حل المشاكل المتصلة بالصراع المدني في العراق إلا عن طريق حوار وطني حقيقي يرمي إلى التغلب على الرفض وعدم الثقة المتبادلين.

والعملية السياسية في العراق، كما أوضح التقرير عن حق، تراوح في مكانها. ونحيط علما بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لتحسين الحالة في البلد، ولكن حتى تكون تلك التدابير فعالة، يجب أن تحظى بموافقة القوى السياسية العراقية، وأن تساعد بالفعل، على حل مشكلة المصالحة الوطنية، بالطبع. ولا غنى، في ذلك المجال، عن دور الأمم المتحدة في إقامة حوار ومناقشات على نطاق واسع.

وما زال يتعين الاضطلاع بقدر كبير من العمل في مجال تكوين هياكل عسكرية تتوفر لها مقومات الاستمرار في الجيش العراقي. ولاحظنا الخطوات الوارد ذكرها في الإحاطة الإعلامية المقدمة من الولايات المتحدة باسم القوة المتعددة الجنسيات والخطوات التي اتخذها التحالف في ذلك المجال. ويتكلم تقرير الأمين العام عن إنشاء "مجالس صحوة". والحقيقة هي أن العراق لا يحتاج إلى مجموعات مسلحة غير حكومية جديدة وإنما يحتاج إلى جيش وشرطة وطنيين قويين ومستقلين. فالجيش والشرطة، وليس الميليشيات على اختلاف أنواعها، هما اللذان ينبغي أن يدعما

أخطار كبيرة للمنطقة، وبخاصة للبلدان المجاورة بل وللمجتمع الدولي بأسره.

إننا نتفق إلى حد كبير مع تحليل الحالة الوارد في تقرير الأمين العام (S/2008/19). فقد انخفض مستوى العنف في الأشهر الأخيرة، ولا يسعنا إلا أن نعرب عن الارتياح إزاء الأمل بأن هذا الاتجاه سيستمر. ولكن على الرغم من التقدم المحرز، فإن مستوى العنف ما زال مرتفعا إلى حد مفرط، مما يوكد حالة من انعدام الأمن ووضعاً إنسانياً مزريراً. إن الملايين الأربعة من اللاجئين والمشردين داخلياً ما زالوا يشكلون مصدر قلق بالغ، ويجب أن نتصرف بسرعة بشأن هذه المسألة. وفي هذا السياق، لا بد أن نحیی سخاء البلدان المجاورة التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين. إن فرنسا، بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، ما زالت تؤدي دورها في إطار الجهود الدولية، بما فيها جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين والمشردين داخلياً.

ويشدد الأمين العام، فوق كل شيء، على أن تحسن الحالة الأمنية لا يمكن استدامته ما لم يعززه بموازاة ذلك تقدم في المجال السياسي. وكما يشير تقرير الأمين العام، وعلى الرغم من أن البرلمان العراقي قد اعتمد قانون العدالة والمساءلة في ١٢ كانون الثاني/يناير، فإن العملية السياسية الداخلية ما زالت تواجه طريقاً مسدوداً. ولذلك، من الأهمية بمكان اعتماد مشاريع القوانين الرئيسية مثل مجموعة مشاريع القوانين المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية وقانون الإصلاح الانتخابي، وأن يرافق ذلك عملية للحوار السياسي والمصالحة الوطنية. ومن المهم أيضاً أن تستمر السلطات العراقية في الإصلاحات السياسية وفقاً لأحكام العهد الدولي مع العراق الذي أعلن في أيار/مايو ٢٠٠٧. ويحدونا الأمل أن تنفيذ العهد سيسهم في نشوء عملية سياسية شاملة. وتدعم فرنسا

ونلاحظ أن المجال الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة في العراق لا يزال يتمثل، كما هو وارد في التقرير، في حل مسألة كفالة المصالحة الوطنية ودعم السيادة والسلامة الإقليمية في كل أنحاء البلد. ويجب أن يستند تحقيق هذين الهدفين إلى انسحاب جميع الوحدات العسكرية الأجنبية من العراق في المستقبل. فاستعادة الاستقرار في العراق هي، في المقام الأول، مسألة تخص العراقيين أنفسهم. ويمكن، بل ويجب، لأعضاء المجتمع الدولي، بما فيهم الاتحاد الروسي، أن يساعدهم في هذا الشأن. ونحن على استعداد لأن نشارك على نحو أكبر في الإعداد والتنفيذ النشطين لأي مبادرات ترمي إلى المساعدة في إقامة حوار عراقي داخلي واسع، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز الدور الحقيقي للمجتمع الدولي في التوصل إلى حل للحالة في البلد وما زال للأمم المتحدة دور أساسي تضطلع به في ذلك الصدد.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي

بدء، أود أن أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، وأن أثنى على نشاط بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ككل.

لقد قدم الممثل الخاص للأمين العام بالفعل لمحة عن مهاراته بالاضطلاع بدور الميسر الحاسم الأهمية في تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور. وأتاح ذلك الفرصة لتخفيف حدة التوترات والتوصل إلى اتفاق حول تأجيل الاستفتاء بشأن مركز كركوك لمدة ستة أشهر. وفي السياق الذي يتسم بالشدّة الذي لمسناه، تقدم فرنسا كامل دعمها لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تنفيذ ولايتها، كما عززها القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

وما برح العراق يواجه اليوم تحديات سياسية، وأمنية وإنسانية واقتصادية رئيسية. وتنطوي تلك التحديات على

فرنسا إجراءات الأمم المتحدة لتنفيذ مختلف العناصر المكونة لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. إن دعم المجتمع الدولي بأسره هو الوحيد الذي سيمكن الشعب العراقي من استعادة ما يستحقه من السلام والأمن.

السيد كفاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

قدم لنا الممثل الخاص للأمين العام، السيد استفان دي ميستورا، للتو تقرير الأمين العام بشأن العراق (S/2008/19)، الذي يتعلق تحديداً بأداء المهام والمسؤوليات الموكلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وذلك عملاً بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). إننا نعرب عن امتناننا للسيد دي ميستورا على استعراضه الشامل للحالة في العراق، ونهته على ذلك ونشجعه على مواصلة جهوده. ويمكنه أن يعول على دعم المجلس إذ يسعى إلى النجاح في مهمته البالغة الحساسية.

ونخطط علماً بصفة خاصة بالشواغل الرئيسية الثلاثة التي عبر عنها التقرير: الحالة الأمنية في البلد، وعملية تطبيع الوضع السياسي، ودور المساعدة الذي تقوم به الأمم المتحدة.

وفيما يتصل بالنقطة الأولى، وعلى الرغم من تصميم الحكومة العراقية بدون تردد على الحد من دائرة العنف، فإننا نلاحظ مع الأسف، أن الجهود لم تحرز تقدماً. ومع ذلك، مما يبعث على اطمئناننا إدراكنا أن هذا الوضع غير ناتج عن عجز السلطات عن استتباب الهدوء في البلد، بل عن العجز عن التحكم في بعض العوامل التي تندرج في إطار إدارة السياسة الداخلية. ومع ذلك، فإن التقييم العام يدل على أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في العنف على الرغم من استمرار المواجهات القبلية والمصادمات الطائفية، وغير ذلك. ومثل تلك العناصر الجديرة بالثناء - التي ما من شك أنها نتيجة لإجراءات مشتركة من جانب القوة المتعددة الجنسيات

بالكامل أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثل الخاص الجديد، وستسهم في هذه العملية.

وبصفتنا الوطنية، فإننا نسعى على الدوام إلى تقديم أفكار من شأنها أن تساعد العراقيين على تحقيق هدف المصالحة. وهكذا، فقد عرضنا استضافة مؤتمر للتفاهم فيما بين العراقيين على أوسع نطاق ممكن، بحيث يعقد في مناخ بعيد عن الانفعال وعلى أرضية محايدة. وبالطبع، سيكون من شأن الفرقاء، إذا اقتضى الأمر، أن ينظروا في متابعة ذلك المقترح.

إن عملية الدول المجاورة، التي شرع فيها أيار/مايو في شرم الشيخ، تمثل آلية هامة لإعادة البناء والاستقرار في العراق. وكان الاجتماع الوزاري، الذي عقد في اسطنبول يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، خطوة هامة في مسار تلك العملية التي يجب أن تستمر وأن تؤدي إلى قرارات ملموسة. إننا ندعم اقتراح الأمين العام، الذي قدمه في اسطنبول، بأن تنشئ حكومة العراق آلية دعم لعملية الدول المجاورة بغية تعزيز فعاليتها. وقد سعدنا كذلك بالإجراءات المتخذة لتعزيز وجود الأمم المتحدة على كل أراضي العراق، سواء في أربيل أو البصرة، أو في مختلف المحافظات، وذلك من خلال تعيين ضباط اتصال. كما أن فرنسا تؤيد تعزيز الوجود الدولي وإنشاء المشاريع التي يقصد انتشارها في كل أنحاء البلد، بدءاً بالمناطق الأكثر استقراراً من الناحية الأمنية. وفي رأينا أن مبادرات محددة في مجالات مثل الصحة يمكن تنفيذها بسرعة كبيرة. وبموازاة دعمنا لعمل الأمم المتحدة، فإن بلدي يعتزم العمل على فتح مكتب فرعي في أربيل لسفارتنا في العراق.

ويتمثل دور المجتمع الدولي في دعم كل الجهود المبذولة للمساهمة في وحدة وسيادة وسلامة أراضي العراق الديمقراطي الذي يحترم التعددية. وفي هذا الشأن، تدعم

وأخيراً، فيما يتعلق بالجمال الإنساني، لاحظنا باهتمام وارتياح كبيرين النتائج المحرزة حتى الآن. ولكن لا بد من تشجيع بعثة الأمم المتحدة على أن تبذل المزيد من الجهد، ولا سيما فيما يتصل بتوسيع نطاق عملياتها في مناطق أخرى من العراق، مثل البصرة وأربيل، من أجل مساعدة المشردين، وزيادة المساعدات التي تقدمها إلى الفئات الضعيفة، وبالتعاون، إن أمكن، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية.

وختاماً، نؤكد من جديد تضامناً مع الأمين العام وممثل الخاضع، فيما يتعلق بنيتهما التركيز على المسألة العراقية. ويجب على حكومة العراق أن تتجاوب مع هذا الاهتمام. لذلك، نحثها على المصادقة بأسرع ما يمكن على اتفاق مركز البعثة بحيث يحدد العلاقة بين العراق والأمم المتحدة.

إننا نتابع مسألة إعادة بناء العراق باهتمام بالغ. لهذا، نؤيد بالكامل العهد الدولي مع العراق.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أضمت صوتي إلى أصوات من سبقوني من الزملاء مرحباً بالسيد دي ميستورا في المجلس ولأشكره على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2008/19). كما أشكر السفير خليل زاد على العرض الذي قدمه بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق التي تظل المملكة المتحدة ثاني أكبر مساهم فيها.

وتؤكد المملكة المتحدة مجدداً دعمها للعمل الذي يقوم به السيد دي ميستورا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تنفيذاً لولايتها الموسعة كما حددها القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونرحب بوجه خاص بالحوار المكثف الذي تجريه البعثة بشأن مسألة كركوك، سعياً إلى مساعدة أصحاب المصلحة السياسية للوصول إلى توافق آراء

ووحدات الدفاع المدني، وزيادة التعاون بين الحكومة وبعض البلدان الأخرى في المنطقة بشأن الأمن واحترام وقف إطلاق النار - تستحق منا التقدير الرفيع.

وإذ أنتقل إلى العملية السياسية، فإننا على الرغم من الصعوبات في الفترة الأخيرة، نرحب بتوقيع مذكرة التفاهم بين حكومة العراق، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الإسلامي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وكذلك بمبادرات الحكومة بالتعاون مع الحيران بشأن مسائل الاستقرار الداخلي، وأمن الحدود، والعودة الطوعية للاجئين. وفي الميدان، يظهر السكان تأييداً ظاهراً متزايداً لإجراءات الحكومة، الأمر الذي يفسر استئناف بعض الخدمات العامة في سياق الجهود لإعادة انتشار سلطات الإدارة. ويكاد يكون غنياً عن القول، أن كل هذه المكاسب تشجعنا وتفتح آفاقاً واعدة أمام تنشيط مؤسسات الدولة، التي ستكون أفضل ضمان لتحقيق الاستقرار في العراق.

وفيما يتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لا يسعنا إلا أن نشعر بالارتياح للنتائج التي تحققت برعاية الممثل الخاص، بما في ذلك الحوار مع السلطات الحكومية والسياسية والدبلوماسية والدينية، بغية الحد من التوتر في الحياة السياسية في البلد، والتعاون الوثيق مع السلطات العراقية من أجل إنشاء آلية دعم مخصصة لمجموعة الدول المجاورة الموسعة. كما أننا نرحب بدور الميسر الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام، بموجب المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، بغية تنظيم استفتاء يؤدي إلى قرار بتوافق الآراء بشأن وضع كركوك، وبشأن الصعوبات المتعلقة بالحدود الداخلية. وبصفة عامة، نعرب عن تقديرنا لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لدعم الحكومة في مراجعة الدستور وللمساعدة في تنظيم الانتخابات في المستقبل.

ونؤكد أن نقل المسؤولية الرئيسية عن أمن البصرة إلى الحكومة العراقية لا يعني بالضرورة نهاية مشاركة المملكة المتحدة في العراق ، بل إنه يدفع علاقتنا مع حكومة وشعب العراق، والبصرة على وجه الخصوص، إلى مرحلة جديدة. إننا سنواصل دعمنا لشعب وحكومة العراق في سعيهما إلى تأمين مستقبل أكثر أمنا ورخاء، يقوم على مبادئ الديمقراطية والمصالحة الوطنية. ونرحب بخطط البعثة، كما فصلها الممثل الخاص، لمعاودة نشاطها وتواجدها في البصرة وسندعم البعثة في مسعاها ذلك.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، وكما أكد على ذلك كل من السفير خليل زاد والممثل الخاص، فإن النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ قد شهد تطورا حميدا في مجال الأمن العراقي وذلك، جزئيا، بسبب رفض الشعب العراقي للتطرف والجماعات المتطرفة. ولتحقيق استدامة ذلك التحسن، لا بد أن يرافقه تقدم مماثل في المصالحة الوطنية، فلا غنى لأحدهما عن الآخر. وعلى العراقيين أن يدفعا بالمصالحة إلى الأمام. وسيقف المجتمع الدولي بجانبهم لمساندة ذلك المسعى وتيسيره.

وما فتننا نشجع القادة السياسيين في العراق على التعاون فيما بينهم بروح من المسؤولية الجماعية للبناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها وتشجيع المشاركة في عملية صنع القرارات، وتحسين أداء الحكومة وتيسير سن القوانين. وتحقيقا لذلك، نرحب باعتماد مجلس النواب القانون المنقح بشأن احتثات البعث وقانون المعاشات ونعتبر ذلك خطوة في الاتجاه السليم. ومع ذلك، فإننا نشاطر الأمين العام ملاحظته أنه لا يزال أمامنا عمل كثير لمواجهة تحديات مراجعة واعتماد دستور مقبول لجميع العراقيين، وإجازة قوانين تتعلق بسلطات الأقاليم، والانتخابات والحروقات. إن النجاح في هذه المجالات يتطلب روحا قيادية من الحكومة

تمهيدي حول الخطوات التالية. ونشجع العراقيين على التعاون الوثيق مع البعثة لضمان شفافية عملية الاتفاق على الوضع المستقبلي للمناطق المتنازع عليها، وشموله للجميع وقدرته على تحقيق الاستقرار في العراق.

إن البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، كما ورد في تقرير الأمين العام، قد أخذت على عاتقها مسؤولية العمل بشكل أكثر اتساقا لتوفير المساعدة الإنسانية والمعونة الإنمائية. وفي هذا السياق، نتطلع إلى إطلاق النداء الموحد من قبل الأمم المتحدة لتوفير المساعدة للمجموعات الضعيفة.

وكما أفاد السفير خليل زاد، ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، انتقلت مسؤولية الأمن في محافظة البصرة من القوات المتعددة الجنسيات إلى السلطات العراقية، ليكتمل بذلك نقل المسؤولية الأمنية في المحافظات الجنوبية الأربع التي كانت تقع سابقا في نطاق السيطرة الأمنية للفرقة المتعددة الجنسيات التي تقودها المملكة المتحدة. كانت هذه خطوة كبرى إلى الأمام، تعكس ثقة القوات المتعددة الجنسيات وحكومة العراق في القدرات المتنامية لقوات الأمن العراقية كما تعكس التحسن المطرد في الحالة الأمنية في البصرة.

لقد سجل مستوى العنف في الجنوب الشرقي هبوطا عاما في الأشهر الأخيرة. إلا أن العنف اندلع من جديد في البصرة والناصرية في ١٨ كانون الثاني/يناير مسببا خسائر في الأرواح، وهو الأمر الذي ندينه. لقد كان الهدف من وراء تلك الهجمات التي لا مبرر لها خلق حالة من الفوضى في المدينتين. والحكومة البريطانية تحيي قوات الأمن العراقية على معالجتها لهذا العنف. فقد كانت تلك أول اختبار رئيسي لها في البصرة منذ انتقال مسؤولية الأمن إلى السيطرة العراقية. لقد تصرفت تلك القوات بمهنية عالية وبثقة وعزيمة.

كل القادة العراقيين المصلحة الوطنية فوق أي مصلحة أخرى سعيًا إلى التفاهم والتعاون المشترك.

إننا نلاحظ بكل الغبطة أن العلاقة بين العراق والبلدان الأخرى في المنطقة تزداد قوة وأن التعاون ينمو في مجالات إعادة البناء الاقتصادي، ومراقبة الحدود واللاجئين. لقد قرر الاجتماع الموسع لدول الجوار، المعقود في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر، إنشاء آلية دعم مخصصة، الأمر الذي جعلنا نتفاعل كثيرًا بفرص التعاون مستقبلاً. وتعزيز التعاون بين العراق والبلدان الأخرى في المنطقة يصب في مصلحة العراق كما في مصلحة كل البلدان في تلك المنطقة. ومن أجل ذلك، يتوجب على المجتمع الدولي أن يقدر العمل الذي يقوم به العراق وبقيّة الأطراف المعنية حق قدره. وأن يشجعه ويسانده.

إن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، يجري بصورة تدريجية كما حدده قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وأسفر عن نتائج إيجابية. ونتوقع أن تؤدي البعثة دورًا متميزًا في المساهمة في عملية تحقيق الاستقرار والتنمية في العراق، بحيث يتمكن الشعب العراقي من حني الثمار الحقيقية لذلك.

وفي مواجهة الوضع السياسي والأمني المعقد، فإن البعثة مطالبة بتعزيز عملية التشاور مع حكومة العراق، واستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحسين الحالة. وفي الوقت ذاته، ينبغي لها السعي إلى كسب ثقة سكان العراق قاطبة وتقبلهم لها. إن مهمتها في الوقت الحالي تتركز بشكل أساسي على تيسير حوار متعمق بين مختلف الفصائل العراقية حول المسائل الرئيسية ذات الصلة بالعملية السياسية وبمحاولة إيجاد تفاهم مشترك. وفي نفس الوقت، نأمل أن تتمكن الحكومة العراقية والقوات المتعددة الجنسيات من توفير الضمانات الأمنية لبعثة الأمم المتحدة.

العراقية، ورغبة من كل الأطراف السياسية في العمل معا بفعالية داخل مجلس النواب لخدمة المصلحة الوطنية.

وفيما يتعلق بمساهمة المنطقة في دعم التقدم المحرز في العراق، فإننا نشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع دول الجوار في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بإنشاء آلية لدعم عملية دول الجوار بقيادة العراق، وبمساعدة الأمم المتحدة. وعلى آلية الدعم هذه الآن أن تبدأ العمل بأسرع ما يمكن لتساعد في ترجمة الالتزامات التي قطعها المشاركون في عملية دول الجوار إلى نتائج ملموسة. ولعل من المفيد أن أضيف أن ذلك ينطبق بصفة خاصة على البلدان التي يتسلل منها المتمرّدون إلى داخل العراق.

أما على الصعيد الدولي، فإن المملكة المتحدة ملتزمة كما في السابق بمساندة العراق عن طريق المحافل المختصة مثل العملية الوزارية الموسعة لدول الجوار والاتحاد الأوروبي.

السيد ليو زهمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتقدم بالشكر للسيد استفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، للإحاطة الإعلامية التي قدمها. كما نرحب بالإحاطة الإعلامية للسفير خليل زاد بالنيابة عن القوات المتعددة الجنسية.

لقد استمر مستوى العنف في الانخفاض في أرجاء العراق مع التحسن المطرد للأوضاع الأمنية بفضل الجهود المشتركة لحكومة العراق والأطراف الأخرى المعنية. إن تعزيز هذه النتائج التي تحققت بشق الأنفس يتطلب من الحكومة العراقية وكل الفصائل الأخرى في العراق العمل جنبًا إلى جنب والسعي إلى تحقيق تقدم في مجالات مثل الحوار السياسي، وتحسين التشريعات، وتعزيز المساءلة، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتسريع عملية إعادة البناء. وإن الوعد بمستقبل زاهر للعراق يرتكز بأن يضع

في نهاية المطاف بالانسحاب التدريجي للقوة المتعددة الجنسيات، تمهيدا لإنهاء وجودها في العراق.

كما يتطلب إحلال السلام في العراق تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة وتوافق الآراء. ولذلك فإن إندونيسيا تشدد على ضرورة أن تتخلى جميع الأطراف عن الخلافات وأن تعزز الحوار بغية الخروج من المأزق السياسي. وأحد السبل التي يمكن بها تعزيز توافق الآراء السياسي يتعلق بالمسائل الدستورية. ومع أن تسوية تلك المسائل لن تضمن قيام عملية سياسية حسنة الأداء في العراق، فإن تسوية هذه المسائل ستوفر استقرارا ومصداقية إضافيين للسلطات العراقية فضلا عن توفير زخم إيجابي. وهي مقومات يمكنها ضمان فعالية أكبر في العملية السياسية في الأجل الطويل.

كذلك تشكل الوحدة على المستوى المجتمعي عنصرا رئيسيا لإحلال السلام الدائم في العراق. وما زال الحوار بين الجماعات الدينية والسياسية والعرقية أمرا وثيق الصلة بذلك. وتجدر الإشارة بتشكيل مجموعة من النشطاء الصديريين للتجمع الوطني العراقي، الذي يرمي إلى تعزيز التسامح والحوار مع الجماعات الأخرى.

ونظرا لوقوع حادث الديوانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الذي شمل مليشيات شيعية متنافسة، فإن الحوار داخل الأديان لا يقل أهمية من الحوار بين الأديان في العراق. وفي ذلك الصدد، ترحب إندونيسيا بتوقيع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والتيار الصديري على اتفاق لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف بين مؤيديهما. كما ترحب بعقد المنتدى الوطني الأول للعلماء المسلمين في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وبالمبادرات التي يقودها رجال الدين والرامية إلى تخفيض حدة التوترات بين السنة والشيعية.

إن التطورات التي حصلت في العراق لم تشكلها الديناميكيات داخل البلد فحسب، بل تشكلها أيضا الحالة

إن تحقيق الاستقرار في العراق، ووضع عملية إعادة البناء على المسار الصحيح في وقت مبكر مهمتان تواجهان العراق والمجتمع الدولي بأسره على حد سواء. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مد يد العون للشعب العراقي، والوقوف على أهبة الاستعداد لتقديم كل مساعدة مفيدة في ذلك الصدد.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

بادئ ذي بدء، أود أن أشارك المتكلمين السابقين بتقديم الشكر للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ويشكر وفدي أيضا الممثل الدائم للولايات المتحدة على بيانه بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

إن شعب العراق، شأنه شأن شعوب الدول الأخرى، لديه كل الحق في الحياة في بلد آمن ومستقر. ومع أن إندونيسيا ما زالت تشعر بالقلق حيال الهجمات المستمرة بالقنابل، فإنها تستمد التشجيع من علامات التحسن في الأمن، التي يبينها الانخفاض المستمر للعنف الشامل في جميع أنحاء العراق خلال الأشهر القليلة الماضية. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتعزيز الأمن والاستقرار. كما نشيد بوقف إطلاق النار الذي أعلنته بعض الأطراف في العراق، وهو أمر أسهم أيضا في تخفيض حدة العنف في البلد. ويؤمن وفدي بأن جميع الأطراف المعنية تعترف بأهمية بذل جهود إضافية بغية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وهو أمر أساسي لإحلال السلام الدائم في العراق.

ويشكل إنشاء جيش عراقي وقوات للشرطة قادرين ومجهزين بشكل جيد أمرا هاما لإحلال السلام والاستقرار في البلد. ونرحب بالتقدم المستمر الذي أحرز في تدريب قوات الأمن العراقية وتجهيزها وبناء قدراتها. ونولي أهمية كبيرة لليوم الذي تتحمل فيه القوات العراقية المسؤولية الكاملة عن صون السلام والاستقرار في العراق، مما يسمح

التمكن من إحراز تقدم في تنفيذ الولاية الموسعة التي أسندت إلى البعثة في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

ونؤيد مشاركة بعثة الأمم المتحدة في نيبال في مناقشات مع السلطات المختصة في العراق بغية ألا يؤدي انقضاء الموعد النهائي المحدد في المادة ١٤٠ من الدستور العراقي إلى المزيد من أعمال العنف. كما نؤيد المساعدة التقنية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في نيبال لحكومة العراق بغية إحراز تقدم في تقرير مصير بعض الأراضي المتنازع عليها.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً دعم إندونيسيا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولأعمال البعثة في العراق.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية):
في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين بتقديم الشكر للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، على توليه عرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2008/19). وأشكر الأمين العام أيضاً على تقريره. كما أشكر السفير خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة، على إحاطته الإعلامية.

ويقدم لنا تقرير الأمين العام صورة شاملة مختلطة للحالة في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الجانب المشرق، يسر وفدي أن يلاحظ أن شعب العراق، بالرغم من الظروف البالغة الصعوبة، ثابر في عملية الانتقال السياسي المحددة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) ودخل مرحلة جديدة للسعي الجاد لتحقيق الوحدة والاستقرار والتنمية. ومن التطورات الإيجابية التخفيض الملحوظ في عدد حوادث العنف، ومباشرة السلطات العراقية بشكل تدريجي سلطاتها في مجال توفير الأمن، وعملية تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وتوطيد وقف جيش المهدي لإطلاق النار.

في بيئتها الإقليمية والدولية. ويمكن للدول المجاورة أن تضطلع بدور هام في هئية بيئة إقليمية مفضية إلى جهود التعمير وتعزيز السلام والاستقرار في العراق. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماع السنوي الرابع لوزراء الداخلية في الدول المجاورة للعراق، الذي عقد في الكويت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وتؤيد إندونيسيا اتخاذ نهج يؤدي إلى تعزيز التعاون الإقليمي بشأن المسائل الأمنية في ما يتعلق بالعراق. ونشعر بالتشجيع من الجهود التي بذلتها مؤخرًا البلدان المجاورة بغية السعي لمشاركة أكبر في الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك الاجتماع الموسع لوزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق، الذي عقد مؤخرًا في اسطنبول في ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والذي نوقشت فيه عمليات الاستقرار الداخلي وأمن الحدود وتوسيع التعاون. كما نعترف بالدور الهام الذي تضطلع به إيران وسوريا في تعزيز التعاون مع العراق في مجالات مثل التعاون الاقتصادي والأمني.

إن التعاون مع البلدان المجاورة أمر أساسي أيضاً في التصدي للتحديات الإنسانية للاجئين العراقيين. ويقدر مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٢,٢ مليون عراقي فروا إلى البلدان المجاورة، ويوجد ٤٤ في المائة من ذلك العدد في سوريا والأردن و ٩ في المائة في البلدان الأخرى في الشرق الأوسط.

وما زال وفدي يعترف بالمسؤولية المتزايدة التي تتحملها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونشدد على أهمية ضمان توازن بين هذا الدور الموسع وتوفير الموارد الكافية. ولذلك فإن إندونيسيا تؤيد اعتزام الأمين العام أن يستعرض بشكل وثيق جميع جوانب أعمال البعثة، بغية تحديد كيفية

للمدنيين وظروف اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن تعزيز سيادة القانون.

وعلى الجبهة الاقتصادية، نشجع حكومة العراق على اتخاذ تدابير محددة بغية إحراز نتائج ملموسة في مجالات التخفيف من حدة الفقر وتوفير الخدمات العامة وإيجاد الوظائف وتعزيز المؤسسات. وفي رأينا أن هذه تدابير أساسية لإرساء أساس وطيء لتكون عملية الإعمار فعالة، تتوفر لها مقومات البقاء.

ونحن نؤكد من جديد تأييدنا للأنشطة المضطلع بها في إطار العهد الدولي مع العراق. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة)، عند تنفيذ ولايتها الموسعة، أن تواصل مساعدة العراق على اتخاذ تلك التدابير بصورة فعالة.

ويرى وفد بلدي من الأمور المشجعة جهود العراق المبذولة لتعزيز التعاون البناء والحوار مع البلدان الإقليمية حول المسائل الاقتصادية والأمنية والإنسانية ومسائل الطاقة. وتتفق مع التقدير الذي مؤداه أن تخفيض عدد الأحداث العنيفة في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي كان مرده جزئيا زيادة هذا التعاون. ونرجو أن يجري هذا النوع من التعاون والحوار لا مع إيران وسوريا فحسب، بل مع البلدان المجاورة الأخرى المعنية أيضا، بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود، والحيلولة دون مزيد من الأعمال العدائية وحل المسائل الإنسانية.

وفي سياق استمرار الصعوبات في جميع المجالات تقريبا، لا يزال دور المجتمع الدولي عامة والبلدان الإقليمية خاصة هاما في مساعدة العراق على مواجهة شتى التحديات الأمنية والإنسانية والمتصلة بالمصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستواصل فييت نام دعم العملية

وفي الجانب المظلم، يشارك وفدي دواعي الأمين العام قلقه حيال التحديات المروعة التي ما زال يواجهها شعب العراق في البحث عن تحقيق السلام والأمن والتنمية. ومن الأمور التي ما زالت تمثل تحديات خطيرة لحكومة العراق ولشعبه المهجمات على المدنيين، وحالات اندلاع الصراع الطائفي، وعدم التوصل إلى توافق للآراء على إصدار الوثائق التشريعية الرئيسية، وتصاعد التوتر الحدودي وتدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، مع عدم التوصل إلى تسوية لحنة ٤ ملايين تقريبا من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

وفي الحالة الراهنة، يتسم دور الأمم المتحدة في العراق بأهمية أكبر في ما يتعلق بالعملية السياسية والدعم الدستوري والمساعدة الانتخابية، وخاصة المساعدة الإنسانية والمصالحة الوطنية. ونشيد برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة على الأنشطة التي تضطلع بها في العراق في إطار ما وصفه الأمين العام بأنه ظروف بالغة الصعوبة.

إن فييت نام تقدر تقديرا كبيرا وتؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تنفيذ ولايتها الموسعة في إطار القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وعلى الصعيد السياسي، تؤيد الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية للنهوض بالعملية السياسية وتعزيز الحوار الوطني والمصالحة. وما زلنا مقتنعين بأن من أهم التدابير التي يمكن أن تساعد العراق على معالجة مشاكله القائمة توطيد عملية مراجعة الدستور، وحل المليشيات والجماعات المسلحة، وكبح الاستخدام غير المشروع للأسلحة، وتحسين أسباب المعيشة

ومهما أكدنا، فلا يمكننا المبالغة في إبراز دور الجهات الفاعلة الإقليمية، ويؤيد وفد بلدي الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ولتزوج الأفراد داخليا ومشكلة اللاجئين. وننظر نظرة إيجابية إلى سلسلة المباحثات بين العراق وكل البلدان المجاورة، العاملة في شراكة معه لتأمين الاستقرار والأمن والإعمار الاقتصادي في المنطقة. ومن الضروري التعاون إقليميا لكفالة الاستقرار، لا في العراق فحسب، بل للمنطقة بأسرها كذلك.

أيّد وفد بلدي مؤخرا اتخاذ القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، الذي يحدد ولاية البعثة، لأن من رأي الحكومة العراقية أن استمرار وجودها سيكون ضروريا للأمن. ونسجل توقع الحكومة العراقية أن يكون هذا آخر تجديد لولاية البعثة. ويمدد القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) أيضا ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق. ترحب جنوب أفريقيا بذلك القرار، لكنها لا تزال قلقة من أنه لم يتخذ أي إجراء بشأن الوجود المتكرر للمخالفات الخطيرة المتعلقة بصرف الأموال من صندوق تنمية العراق كما أنه لم يتم الإشراف على جميع مبيعات وعقود النفط. لذلك فإننا نرحب بقرار عقد الاجتماع الذي طال أمد انتظاره لمجلس الأمن لمناقشة ما توصل إليه مراجعو الحسابات المستقلون التابعون للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة من نتائج.

إن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفقا لنص القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) هي شهادة على تصميم المجتمع الدولي على مساعدة شعب العراق لتجاوز الأزمة الراهنة. ويؤيد وفد بلدي بشدة قيام الأمم المتحدة بدور موسع في العراق، انسجاما مع التزامنا بالتعددية وحل النزاع. وللأمم المتحدة دور هام على نحو خاص تؤديه بالنظر إلى المصالح الدولية في العراق. وكما بين الأمين العام سابقا، لا تتمتع الأمم المتحدة بعلاقات حسنة مع جميع الأطراف على اختلاف نزعاتها السياسية في العراق

السياسية في العراق وجهود الأطراف المعنية، الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار والوحدة والازدهار في العراق. ونؤيد جهود الشعب العراقي المبذولة لإعادة إعمار بلده وتنطلع إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع العراق، عندما تسمح الظروف بذلك.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

نود نحن أيضا شكر الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته عن التقرير المعروض علينا، كما نشكر السفير خليل زاد، ممثل الولايات المتحدة، على إحاطته الخاصة بأنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

وفيما نرحب بالهبوط في مستوى العنف في العراق، لا يزال وفد بلدي يساوره القلق من بقاء الحالة الأمنية مزعزعة هناك. ويفيد الأمين العام في تقريره أنه يقع ما يناهز ٩٠ حادثا أمنيا في اليوم، وهو أمر لا يمكن قبوله. والواقع أن الأمين العام يحذر أيضا من أن

”الهجمات التي تستهدف المدنيين وتخلّف أعدادا كبيرة من الإصابات مثل تفجير ثلاث سيارات مفخخة في العمارة يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر وسلسلة الهجمات التي وقعت في نهاية الشهر نفسه هي تذكير واقعي بأن الذين يستخدمون الإرهاب لبلوغ أهدافهم السياسية لا يأبهون بحقوق الإنسان وبجياة البشر“. (S/2008/19، الفقرة ٦٨)

ونريد أن نكرر أن كل حل للصراع في العراق يتعين أن يتضمن عملية سياسية كلية الشمول ومصالحة وطنية شاملة، فضلا عن حوار بناء مع جميع الدول المجاورة. واعتماد قانون العدالة والمساءلة مرحب به كخطوة في سبيل المصالحة بين الأطراف المختلفة. ويحدونا الأمل في مواصلة أحزاب العراق سعيها للعثور على سبل لمزيد من الوفاق.

مع انضمام كرواتيا إلى مناقشة المجلس لموضوع العراق، نرى أن المؤشرات الأمنية مشجعة، تشهد على تقلص ملموس للعنف. ونرحب بتضافر جهود قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات ونرجو استمرار هذا الاتجاه الإيجابي واتساع نطاقه. غير أن السلسلة الأخيرة من الهجمات العنيفة، كما لاحظ الأمين العام في تقريره، تمثل تذكيرا بحالة الأمن غير المستقرة في البلد. وعلى مدى الأعوام الماضية، عانى العراق خسائر كبيرة في الأرواح. وتأسف كرواتيا للاعتداءات التي تقع على المدنيين. ومن التحديات المتعددة التي يواجهها العراق، ينبغي أن تبقى الأولوية لتحسين حالة الأمن وحقوق الإنسان.

وبينما يظل العنف المتواصل عائقا أمام بناء الدولة، فالعكس صحيح أيضا: ذلك أنه ما لم يتحقق تقدم حقيقي في العملية السياسية، فالتحسينات التي طرأت مؤخرا على الحالة الأمنية قد تذهب سدى. ونتفق مع تقييم الأمين الوارد في تقريره بأن وتيرة العملية السياسية لم تحرز القدر الكافي من التقدم، وناشد القادة العراقيين الانخراط الفعلي في المسائل السياسية الجوهرية.

وما زالت عملية مراجعة الدستور، وسن القوانين المتعلقة بالموارد الهيدروكربونية، وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، تشكل التحديات الرئيسية للمضي قدما. ونلاحظ مع الارتياح إقرار قانون العدالة والمساءلة مؤخرا، ونأمل أن يستخدم في دفع عجلة المصالحة الوطنية. وبنفس القدر من الأهمية أن نستمر في التوجهات الإيجابية المتعلقة بالتعاون الإقليمي. ودينامية التطور التي ولدها مؤتمر جيران العراق الموسع تبعت على الاطمئنان، ونحن نشيد بنتيجة الاجتماع الوزاري الموسع للدول المجاورة الذي عقد في إسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر. ويرتقن تعزيز استقرار العراق إلى حد بعيد بالانخراط البناء لتلك البلدان التي لها حدود مشتركة مع العراق، وتكتسي مواصلة الحوار معها أهمية بالغة.

وحسب، بل هي تتمتع أيضا بمزية التعويل على أفضل الممارسات الماضية، المكتسبة من عملها في صراعات عالمية أخرى. غير أنه ينبغي، بالنظر إلى قيام الأمم المتحدة بدور أكثر اتساقا بالطابع المباشر، كما يعني ضمنا القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) نفسه، التشديد على أنه لا يمكن توسيع الدور، على النحو المرتقب في القرار، إلا بقدر ما تسمح الظروف. ويتعين أن تكون سلامة موظفي الأمم المتحدة اعتبارا يطغى على سواه.

ونكرر مرة أخرى تأكيدنا أن على مجلس الأمن، بالرغم من الأحداث التي أدت إلى الحالة الراهنة، مسؤولية تأمين ممارسة السلطات المخولة للقوة المتعددة الجنسيات بطريقة تتسق مع قرارات المجلس، وأن موارد العراق الطبيعية والأموال الموجودة في صندوق تنمية العراق تُستخدم لصالح الشعب العراقي، وأنه يتم التقيد بالقانون الدولي وحقوق الإنسان واحترامهما من قبل الأطراف جميعا.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية):

اسمحوا لي بأن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين للترحيب بالمثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، ونشكره على إحاطته الإعلامية للمجلس.

ونشكر كذلك السفير خليل زاد على بيانه الخاص بأنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

ومهمة السيد دي ميستورا مهمة كثيرة المطالب، وهو يحظى بدعمنا الكامل. ونحن لا نزال على ثقة بأنه سينجح في دفع عجلة الأهداف المحددة في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونؤمن أيضا بأن الأمم المتحدة في موقع فريد لتقديم المساعدة إلى حكومة العراق لتوطيد مؤسسات الحكومة وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وإشراك البلدان المجاورة. وبعد، أود أن أعبر عن تقديرنا لجهود سلف السيد دي ميستورا، السيد القاضي.

معلومات مفيدة بشأن الحالة في العراق. وتقدر إيطاليا وتويد تماما التزام الأمم المتحدة المطرد في العراق، الذي تعزز مؤخرا بالولاية الجديدة والأوسع نطاقا التي أسندها القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثل الخاص دي ميستورا.

وقد دأبنا على دعم دور الأمم المتحدة في تيسير واستدامة المصالحة الوطنية والعملية السياسية في العراق، من خلال الحوار الذي يواصله الممثل الخاص للأمين العام مع مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة السياسية العراقية وممثلي المجتمع المدني، وأيضا من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها البعثة في المجالين الانتحائي والدستوري.

وفي هذا الإطار، نرحب بتوسيع حجم ونطاق عمل البعثة بغية التنفيذ الصحيح للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، الذي بينه على نحو مفصل آخر تقرير للأمين العام.

وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء العدد المرتفع للاجئين العراقيين في البلدان المجاورة والأشخاص المشردين داخليا في العراق. ونشيد بجهود البلدان التي استقبلت اللاجئين العراقيين، وجهود الأمم المتحدة، الرامية إلى معالجة هذه الحالة. وقد استجابت إيطاليا، من جانبها، إلى النداء المشترك الذي أطلقته في تموز/يوليه الماضي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتخصيص أكثر من ٤,٢ ملايين دولار لأنشطة ستعود بالنفع على اللاجئين العراقيين المشردين في العراق وسوريا والأردن.

وقد ذكر الأمين العام في تقريره أيضا الأنشطة الداعمة لتعمير العراق من خلال استخدام الأموال التي يوفرها مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق. وفي هذا الصدد، أود أن أزود المجلس ببعض المعلومات عن التقدم الذي أحرزته إيطاليا في إطار مشاركتها في رئاسة لجنة

ويشكل استفحال الأزمة الإنسانية مسألة تثير قلقنا بالغا. وعلاوة على العدد المتزايد من اللاجئين المشردين، أصبح تحقيق الهدف المتمثل في تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية محفوفا بالمخاطر من جراء استمرار العنف. ونثني على جهود وكالات الأمم المتحدة في الميدان، لا سيما عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ونشيد بالبلدان المجاورة التي وسعت نطاق مساعدتها.

والتحديات التي يواجهها العراق لا تعترف بالحدود وتتسبب في أخطار، ليس للبلدان المجاورة فحسب، بل للمنطقة على نطاق أوسع أيضا. ونؤمن بأن تحقيق النجاح في العراق يتطلب جهدا جماعيا والتزاما مركزا. وتتفق مع السيد دي ميستورا على أن الأمم المتحدة مستعدة للاضطلاع بدور فعال ومركزي في العراق. وتستحق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دعمنا الكامل والمتواصل. ونثني على جهود موظفي الأمم المتحدة الذين ما زالوا يقومون بواجباتهم، ويعملون على توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في ظل ظروف خطيرة.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بادئ

ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص دي ميستورا والسفير خليل زاد على إحاطتيهما الإعلاميتين. وبما أن هذه أول مرة يقدم فيها السيد دي ميستورا إحاطة إعلامية للمجلس منذ توليه دوره الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام في العراق، أود أن أهنته على ما قام به من عمل بالفعل - مبديا نهجا عمليا للغاية - وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة في العراق.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للتقرير الذي أصدره الأمين العام مؤخرا (S/2008/19)، وعلى ما وافانا به من

بعناصر إضافية، ولدنيا الآن نتائج الاجتماعين الوزاريين اللذين عقدا مؤخرا في الكويت وإسطنبول. وتدل هذه الأمور على أن بناء السلام في العراق يتطلب مزيدا من بذل الجهود الرامية إلى إيجاد الحوار والتنمية الاجتماعية.

وترى بنما أن بطء العملية السياسية في العراق أصبح عائقا أمام تعزيز أهم المؤسسات السياسية والاجتماعية في البلد. غير أننا على ثقة بقدرة القيادات العراقية على تجاوز خلافاتها السياسية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طبيعة وهيكل دولتها.

وقد وصف تقرير البعثة، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (S/2007/608) الحالة الإنسانية الخطيرة في البلد الناجمة عن العنف الطائفي. وازداد عدد المشردين داخليا بنسبة ١٦ في المائة في الأشهر الأخيرة، ومن الأمور الملحة على نحو متزايد أن نوجد الظروف المناسبة والمستقرة حتى يتسنى لملايين المشردين العراقيين العودة إلى ديارهم.

ونشعر بالقلق إلى حد ما إزاء تنظيم المدنيين في إطار ما يسمى بمجالس الصحوة. وينبغي الإشراف على هذه الجماعات المسلحة باهتمام خاص، حتى ولو رجع إليها الفضل في تحقيق تخفيض جزئي في أعمال العنف ببعض أرجاء العراق. ولا بد من توضيح بارامتراتها القانونية والإجرائية فضلا عن المسؤوليات المناطة بها في أعمالها. وتؤيد بنما جهود حكومة العراق لإدماج هذه الوحدات في قوات الأمن النظامية.

والفرصة مواتية كي يفكر مجلس الأمن في الدور الذي ينبغي أن يضطلع به في حل الأزمة السياسية والإنسانية في العراق. ووفد بلدنا متفائل إزاء التقارير التي تشير إلى تخفيض أعمال العنف إلى حد ما. وشكلت الولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي اعتمدت

المانحين التابعة للمرفق بغية تحقيق اتساق خطة العمل لديها مع الأولويات التي سلطت الضوء عليها الاستراتيجية الإنمائية الوطنية في إطار الاتفاق الدولي مع العراق.

وفي سياق متابعة الاجتماع الذي عقد في بغداد في ٨ كانون الأول/ديسمبر، دعونا لعقد اجتماعات غير رسمية، ستحتضنها إيطاليا في الأيام القليلة المقبلة، بمشاركة ممثلين من الحكومة العراقية، ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، فضلا عن المانحين الرئيسيين المتزمين بتعمير العراق الذين أقاموا بالفعل مرافقهم في الميدان.

وستعقد هذه الاجتماعات أيضا قبل الاجتماع نصف السنوي للجنة المانحين، المقرر عقده في بغداد في أواخر آذار/مارس. والهدف المتوخى هو إيجاد أكبر قدر ممكن من أوجه التآزر في الميدان - على الصعيدين المركزي والمحلي - من خلال الاستفادة المثلى من المرافق القائمة واستخدام آليات التنسيق التي يوفرها العهد الدولي مع العراق. ومن الأمثلة على ذلك الفريق الاستشاري المعني بالعراق، الذي تؤمن إيطاليا بأن اجتماعه الأول ينبغي أن يتم قبل الاجتماع المقرر للجنة المانحين التابعة لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق.

السيد سولير توريجوس (بنما) (تكلم بالإسبانية):

بادئ ذي بدء، أسمحوا لي أن أعرب عن شكري للسيد استافان دي ميستورا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح، وعن ترحيبي بتعيينه ممثلا خاصا للأمين العام في العراق. ونتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بالمهمة الحاسمة التي كُلف بها. ونحن نتق في قدرته على العمل بصورة خلاقة في الوقت المناسب وبصورة متأنية. ونشعر بالتفاؤل إزاء تزايد الالتزام الواسع النطاق للمجتمع الدولي، لا سيما التزام البلدان المحاورة في المنطقة، بتعمير العراق وتحقيق الاستقرار فيه. وقبل بضعة أشهر، شهدنا تعزيز العهد الدولي مع العراق

الشيخ واسطنبول نتائج ملموسة بشأن مسائل اللاجئين وأمن الحدود. ونأمل أن الاتفاق على الاجتماع الذي سيعقد في الكويت بشأن إنشاء ثلاثة أفرقة عمل معنية بآلية الدعم المخصص ستساعد على ترسيخ تلك المكاسب.

وأود أن أشدد على الدور الريادي للأمم المتحدة في العراق على الرغم من القيود التي تفرضها الحالة الأمنية. وفي هذا السياق، أود أن أكرر التأكيد على دعم بلجيكا الكامل للأمين العام ومثله الخاص في عزمهما على تمكين الأمم المتحدة من أداء دورها المعزز. بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

الرئيس: قبل أن أدلي ببيان بصفتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية، أود أن أبلغ أعضاء المجلس أن وفد كوستاريكا قد طلب أن يدلي ببيانه بعد بيان ممثل العراق.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

بداية، أتوجه بالشكر للسيد دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. وأشيد بجهوده وجهود سلفه وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما أتوجه بالشكر إلى السيد السفير زلماي خليل زاد على إحاطته الإعلامية إلى المجلس بشأن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

إن ما يعيشه العراق اليوم، كما ندرك جميعاً، هو محصلة لما عاشه منذ بداية تسعينيات القرن الماضي من حصار ثم غزو واحتلال، عملت خلاله سلطات الاحتلال على تدمير مؤسساته السياسية والإدارية والثقافية. وما أدى إليه هذا معروف للجميع.

وندرك جميعاً أن وقف نزيف الدم في العراق، وتأمين وحدة أراضيه وسلامته الإقليمية واستقلاله، والسيطرة على موارده وتحقيق مشاركة جميع مواطنيه في إدارة شؤون

بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) خطوة هامة في سبيل تعزيز فعالية وتركيز مشاركة الأمم المتحدة في هذا المسعى.

وتتقدم بنما مجدد بأطيب التمنيات للممثل الخاص الجديد، وتحنه على مواصلة جهوده للدعوة إلى حوار سياسي جامع سيؤدي إلى مصالحة دائمة من أجل شعب العراق.

السيد فيريبيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد استفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الأولى، وعلى الأثر الإيجابي الذي حققه في عمل الأمم المتحدة في العراق. وأشكر أيضاً السفير خليل زاد على إحاطته الإعلامية نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح، كما لاحظ آخرون، استمرار التحسن في الحالة الأمنية في العراق. وانخفاض العنف الطائفي والهجمات الإرهابية أمر مشجع، لأن هذا التحسن الأمني هو ثمرة للجهود المشتركة لجميع الطوائف العراقية، ولأنه اقترن في الآونة الأخيرة بإجراءات سياسية من شأنها أن تمنح العراقيين الثقة في الحوار.

وفي أعقاب اعتماد قانون العدالة والمساءلة، الذي كان السيد دي ميستورا محققاً في تسليط الضوء عليه، نأمل أن تقدما ماثلاً سيتحقق في مجالات أخرى، مثل إدارة موارد المحروقات وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وتفتيحه. والدستور، في حقيقة الأمر، هو الأداة الوحيدة القادرة على إعطاء العراقيين الثقة في دولة قوية تضمن لكل طائفة حقها في المشاركة في صنع مستقبل مشترك.

إن المجتمع الدولي يجب أن يستمر في تشجيع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، ولا سيما بطبيعة الحال، من خلال تحقيق تحسن ملموس في ظروف معيشة العراقيين، ولكن أيضاً عن طريق دعم جهود الحكومة العراقية في تعزيز تعاونها مع جيرانها المباشرين. وقد حقق الاجتماعان الوزاريان في شرم

الاستعانة بالمرتزقة، وليس لها تصنيف آخر. لقد ارتكبت في العراق ما يكفي ليس لإبعادها فحسب، وإنما لتجربتها أيضا. ونأمل من مجلس الأمن، الذي لا يتوقف عن الكلام عن حقوق الإنسان، أن يستوقفه أمر هذه الشركات.

إن ليبيا تشجع كل الأطراف العراقية على العمل من أجل المصالحة وتشجع الحكومة العراقية على الاستمرار في جهودها من أجل مزيد من التواصل مع دول الجوار، وتفعيل هذا التواصل، وهو، بلا شك، سيساعد إيجابيا في تحسين الظروف الأمنية والإنسانية للشعب العراقي. ونرحب، في هذا الصدد، باجتماع وزراء داخلية الدول المجاورة للعراق، الذي عُقد في الكويت في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، واجتماع اسطنبول خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق، ودول ومنظمات أخرى.

يرى بلدي أن الظروف التي يعيشها العراق في المرحلة الحالية، تتطلب ضرورة تكريس كل موارده، بشرية كانت أم مادية، لعملية البناء. ومن ثم، نؤيد بقوة مطالبة العراق بإلغاء كل ذيول برامج النفط مقابل الغذاء، وأية تسويات يجب أن تتولاها الحكومة العراقية، وكذلك العمل على إلغاء عمليات التعويض أو إيقافها على الأقل، وهو ما يتطلب إعادة النظر في النسبة المخصصة لصالح صندوق التعويضات.

كما يجب تركيز جهود جادة من أجل عودة القدرات البشرية العراقية التي اضطرت إما لترك العراق، أو ترك عملها في العراق. ونعرف أن ذلك لا يكون سهلا، ولكنه يستحق الاهتمام الجدي. ونعتقد أن بداية هذا الاهتمام تتمثل في أن تولي حكومة العراق عناية أكبر لمن لجأوا إلى البلدان المجاورة، التي نشكرها ونقدر تضحياتها من أجل استضافتهم، وخاصة سوريا والأردن.

بلادهم دونما تهميش لأي مكون من مكونات الشعب العراقي، هو في المقام الأول من مسؤولية العراقيين أنفسهم، وهم قادرون على ذلك. ونعتقد أن دور المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي المباشر للعراق يجب أن ينصب على الدفع إلى الحوار والمصالحة الشاملة ونزع فتيل التوترات بين الفرقاء العراقيين.

ولتسهيل المصالحة والحوار بين العراقيين، لا بد كذلك من أفق واضح لوضع حد للاحتلال، الذي يمثل، في تقديرنا، إحدى نقاط الاختلاف الرئيسية بين الأطراف العراقية. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا محوريا في هذا المجال، أي في تحقيق تقدم في الحوار والمصالحة الوطنية ونزع فتيل التوترات. ويجب أن ينطلق ذلك الدور من أن المصالحة الوطنية ضرورة لإحراز تقدم مستقر في كل المجالات، بما فيها الأمن.

إننا نرحب بما بينه التقرير (S/2008/19) من تحسن في الأوضاع الأمنية. ولعل بدء عودة اللاجئين والمشردين، ولو بأعداد صغيرة حتى الآن، يمثل انعكاسا لهذا التحسن. ونأمل أن يعزز هذا التوجه بتحقيق التقدم في العملية السياسية التي يبرز التقرير، في الفقرتين ٣ و ٤، أن التقدم فيها بطيء.

ولعل ما يستحق الإشادة، في هذا المقام، صدور قانون العدالة والمساءلة والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين بعض الزعماء، والتوافق حول معالجة المادة ١٤٠ من الدستور، التي أدى فيها السيد دي مستورا دورا يستحق الثناء. تلك مؤشرات إيجابية، ولكنها بكل تأكيد ليست كافية للحديث عن تقدم حقيقي في العملية السياسية.

أما فيما يتعلق بالوضع الأمني، فلا بد من التوقف عند ما ورد في الفقرة ٥٤ من التقرير بخصوص الشركات الأمنية. نؤكد على أن هذه الشركات شكل من أشكال

ففي ما يتعلق بتقييم الحالة السياسية، أن الحكومة العراقية عاقدة العزم على مواصلة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية، وتوطيد التماسك الاجتماعي وتفادي اندلاع حرب أهلية. وتشهد الساحة السياسية العراقية حاليا تفاعلا سياسيا نشيطا بين الشخصيات السياسية والقادة، بغية النهوض بالعملية السياسية والتوصل إلى اتفاق لصالح الشعب العراقي. وعلاوة على ذلك، اعتمد مجلس النواب العراقي مؤخرا قانون العدالة والمساءلة، الذي يعتبر خطوة ايجابية للغاية نحو تحقيق المصالحة الوطنية وتضميد جراح الماضي. وينظر مجلس النواب حاليا في التصديق على قانون المواد الهيدروكربونية، وميزانية عام ٢٠٠٨ وقانون المحافظات.

وفيما يتعلق بجهود العراق لتطبيع حالته في الساحة الدولية، وإقامة علاقات تقوم على أساس الاحترام المتبادل، والتعاون والصداقة، فقد وقعت الحكومة العراقية على إعلان مبادئ لعلاقة طويلة الأجل من التعاون والصداقة بين الجمهورية العراقية والولايات المتحدة الأمريكية، من شأنه أن يشكل إطارا للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والدبلوماسية بين البلدين في المستقبل.

تتطلع حكومة بلدي إلى استعادة الوضع العادي للعراق في المجتمع الدولي، وإلى التغلب على العبء الثقيل الذي ورثه العراق من الديكتاتوريات السابقة، التي أحضرت العراق لتدابير خاصة منصوص عليها في إطار البند السابع لميثاق الأمم المتحدة. كما أن حكومتي تتطلع إلى معالجة مجلس الأمن للمسائل العراقية خارج إطار البند السابع، تمشيا مع التغييرات الكبيرة التي حصلت في العراق، وإلى بدء فصل جديد من العلاقات الودية والعادية مع المجتمع الدولي.

إن الجهود التي قادتها الحكومة العراقية بالتعاون مع الأمم المتحدة، خلال الاجتماع الموسع الثاني لوزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق، الذي عقد في اسطنبول في تشرين

نقدر عاليا، كذلك، وكالات الأمم المتحدة على جهودها النبيلة، بشأن ما أظهره العراق من أعمال قامت بها، ونأمل في التقارير القادمة، أن تسهم اليونسكو في مساعدة الحكومة العراقية على استعادة تراثها الثقافي الذي تعرض للنهب والسرقة.

وفي الختام، نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وجهود الممثل الخاص. ونأمل أن توفر لها كل الإمكانيات لتأدية دورها. ونشاط الأمين العام شواغله في ما يتعلق بتوفير الحماية لهذه البعثة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لإيطاليا، على رئاسته الناجحة في الشهر الماضي. أود أيضا أن أرحب بالسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، الذي يحضر هذه الجلسة للمرة الأولى، لكي يقدم تقرير الأمين العام (S/2008/19) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. إننا نحبي جهوده لمساعدة العراق والشعب العراقي. كما أود أن أشكر السفير خليل زاد على إحاطته الإعلامية باسم القوات المتعددة الجنسيات، وهي ليست قوات احتلال، وإنما قوات صديقة تساعد العراق والشعب العراقي في الحفاظ على الأمن وحماية الحدود، ووفقا للقرارات ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٣ (٢٠٠٦) و ١٧٩٠ (٢٠٠٧).

نظرت حكومة بلدي في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2008/19. ونود أن ندلي بتعليقاتنا في ضوء التطورات والتقدم المحرز في الحالة في العراق.

العراقية إلى وقف لإطلاق النار في ما بين الميليشيات، بما في ذلك جيش المهدي.

وبذلت الحكومة العراقية أيضا جهودا لتطهير الأجهزة الأمنية من العناصر الفاسدة التي اخترقها. وأدت تلك الخطوة إلى إعادة بناء الثقة بين الشعب والأجهزة الأمنية. وينبغي لنا أيضا أن نذكر أن زيادة عدد القوات المتعددة الجنسيات والدور الذي قامت به في التعاون مع القوات العراقية ساعدا على استعادة الأمن والاستقرار في العراق، وتخفيض عدد الأنشطة الإرهابية وكمية العنف، بالإضافة إلى تنفيذ خطة إنفاذ القانون ونشر قوات مجلس الصحوة في المناطق التي يسودها الاضطراب. وتحرص الحكومة العراقية على الاستثمار في تلك التحسينات في الحالة الأمنية، بتولي المسؤولية عن الأمن في المحافظات العراقية، على نحو ما فعلته في تسع محافظات حتى الآن. وتعمل الحكومة على زيادة تأهب قوات الأمن العراقية للاضطلاع بمسؤولياتها في كل أنحاء البلد.

وفي ضوء التحسينات الهامة الحاصلة في الحالة الأمنية في العراق، تود حكومتي أن تدعو، من على هذه المنصة، كل البلدان الشقيقة والصديقة إلى أن تعيد فتح سفاراتها في العراق. كما أننا نتطلع إلى دعم المجتمع الدولي لجهودنا لاستعادة الاستقرار والأمن في العراق. علاوة على ذلك، نرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة مؤخرا لاستئناف العمليات في البصرة. ونتطلع إلى إعادة فتح مكتبها في تلك المدينة من أجل تقديم المساعدة اللازمة إلى الشعب العراقي، وفقا للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

وتحرص حكومتي على إصلاح الاقتصاد العراقي الذي أضرت به الحروب التي شنها النظام السابق على جيرانه - حروب استنفدت الثروة العراقية وبددتها. والحكومة العراقية قد عقدت العزم على استخدام عائداتها لتحسين مستوى المعيشة وزيادة رخاء الشعب العراقي. وقد

الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧، أدت إلى اعتماد إنشاء آلية مخصصة للدعم، تتخذ من بغداد مقرا لها. ونتوقع أن تسهم تلك الآلية في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة بأسرها، وفي تنفيذ ما سيتفق عليه الوزراء.

في ما يتعلق باللاجئين العراقيين الموجودين في الخارج والأشخاص المشردين داخليا، من جراء أعمال العنف المذهبي، فإن الحكومة العراقية حريصة على متابعة هذه المسألة مع حكومات البلدان الشقيقة التي تستضيف اللاجئين العراقيين، وخاصة البلدان المجاورة، وعلى توفير احتياجات اللاجئين وتيسير عودتهم الطوعية إلى العراق، والتنسيق مع المنظمات الدولية، وتقديم الدعم للبلدان المضيفة للاجئين. وفي ذلك الصدد، تود الحكومة العراقية أن تعرب عن امتنانها للبلدان المضيفة والمنظمات الدولية على إسهامها في تخفيف تلك الأزمة الإنسانية. كما تود حكومة بلدي أن تعرب عن تقديرها لجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنداء الذي أصدره مؤخرا من أجل دعم جهوده لمساعدة اللاجئين العراقيين. ونود أن نؤكد مجددا على استمرار الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ريثما تنتهي هذه الأزمة.

أما بالنسبة إلى الحالة الأمنية، فإن الحكومة العراقية عازمة على مجابهة الإرهاب ودحره، واستعادة الأمن والاستقرار في جميع أرجاء العراق. ففي العام الماضي، بدأت حكومة بلدي خطة لإنفاذ القانون في إطار جهودها لإنفاذ سيادة القانون، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومجابهة الأنشطة الإجرامية والإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء. وأحرزت تلك الخطة بعض النتائج، ويشهد الشعب العراقي الآن تلك النتائج الايجابية. وقتل عشرات من أعضاء قيادة القاعدة، واعتقل عدد كبير من المنضمين إلى تلك المنظمة الإرهابية التي سعت إلى إثارة النزاع الطائفي في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، أدت جهود القيادة السياسية والدينية

العراقية لتوفير الخدمات الأساسية من الكهرباء، والمياه النظيفة، والوقود، والرعاية الصحية، وتنمية قطاع الخدمات.

وفي الختام، تود الحكومة العراقية أن تعرب عن تقديرها لكل البلدان الشقيقة والصديقة التي دعمت الشعب العراقي في فترة صعبة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لجهود السيد دي ميستورا وفريقه في العراق ونيويورك. وتؤكد الحكومة العراقية من جديد وتفيد أملها في أن تعزز الأمم المتحدة دورها في العراق بزيادة وجودها الميداني. ونكرر أيضا تأكيد تعاوننا مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى الدعوة الموجهة إلى مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من وزارات العدل، والدفاع، والداخلية، والعمل، والشؤون الاجتماعية في بغداد وكردستان، لزيارة مرافق الاحتجاز والسجون للتحقق من حالة السجناء المحتجزين. وتشهد الدعوة بجلاء على رغبة الحكومة العراقية الشديدة في أن تقيم علاقاتها مع البعثة على أساس من التعاون والتنسيق في مختلف مجالات ولايتها، دون المساس بالقرارات العراقية السيادية. وأود أيضا أن أعرب عن استعداد حكومتي للمساهمة في بناء مقر البعثة الجديد في العراق بغية تيسير الوفاء بولايتها بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية إلى المجلس، والسفير خليل زاد على إحاطته الإعلامية نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

وطلب وفدي الكلمة بعد أن أدلى السفير البياتي بيانه لأننا كنا مقتنعين بأن بيانه سيوفر عناصر إضافية ينبغي أن ينظر فيها المجلس. وقد نستأذن المجلس في المستقبل في أن

اعتمد مجلس النواب العراقي مجموعة من التدابير، من بينها زيادة المعاشات التقاعدية والمرتبات لموظفي الخدمة المدنية. واعتمد أيضا توفير الضمان الاجتماعي للفقراء، واليتامى، والمعاقين.

وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة إلى الاستفادة على نحو تام من ميزانيتها الوطنية لعام ٢٠٠٨ في تنفيذ مشاريع وخطط إنمائية، وأعلنت سنة ٢٠٠٨ سنة للاستثمار والتنمية في العراق. والحكومة مصممة أيضا على اتخاذ تدابير حاسمة لمكافحة الفساد، والعمل على إنشاء مؤسسات وطنية فعالة وشفافة. ونظمت مؤخرا مؤتمرا، برعاية دولة السيد نوري المالكي رئيس الوزراء، لمناقشة سبل مكافحة ظاهرة الفساد الخطيرة.

وإن حكومة وشعب العراق إذ يعملان من أجل إعادة بناء بلدهما وهياكله الأساسية لتلبية تطلعات الشعب العراقي في التنمية والرخاء، يطالبان بتخفيض نسبة التعويضات المدفوعة من عائدات النفط العراقي، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من ٥ في المائة إلى ١ في المائة. وفي ذلك الصدد، تعمل الحكومة العراقية مع أشقائنا في دولة الكويت للتوصل إلى حلول مناسبة تخدم مصالح الشعبين الشقيقين. وتعمل الحكومة العراقية أيضا مع بلدان أخرى لحل مسألة الدين العراقي وفقا للتدابير التي يتخذها نادي باريس. ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع البلدان - بما فيها جمهورية صربيا - التي ألغت الديون العراقية مؤخرا، ونهيب بالبلدان العربية الشقيقة أن تدعم جهود الشعب العراقي لإعادة بناء بلده بإلغاء الديون العراقية.

وننتقل إلى استمرار دعم المجتمع الدولي للعمليات الاقتصادية والإئتمانية الجارية في العراق، عن طريق مواصلة تقديم الدعم والمساهمات إلى العهد الدولي مع العراق. ونطلب إلى المجتمع الدولي أيضا أن يدعم جهود الحكومة

وقد سررنا أيضا بما ورد في رسالة رئيس وزراء العراق، في كانون الأول/ديسمبر، بموافقة على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لسنة أخرى، بأنها ستكون قيد الاستعراض المستمر وأنه يمكن الانتهاء منها قبل ذلك بناء على طلب الحكومة العراقية. كما نرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل العراق اليوم فيما يتعلق برغبة بلده وشعبه وحكومته في ألا ينظر إليهم بعد الآن في إطار أحكام الفصل السابع من الميثاق وأن يجري تطبيع علاقاتهم مع المجتمع الدولي.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد دي ميستورا للرد على الأسئلة والتعليقات التي طُرحت عليه.

السيد دي ميستورا (تكلم بالانكليزية): باختصار شديد، وبالنيابة عن جميع زملائي في بغداد وأربيل والبصرة، وكما يحدوني الأمل، في كركوك، أود أن أعبر عن بالغ امتناننا للتعليقات الإيجابية، والنصائح الجيدة والتشجيع من جانب جميع من تكلموا اليوم في هذه الجلسة في سياق مرحلة بناءة للغاية. وسأعود بها إلى بغداد وسنلجأ إليها بالتأكيد مرة أخرى، لأنها ستساعد على توجيهنا في البعثة مستقبلا. وكما قلت، سيكون عام ٢٠٠٨ عاما خاصا وحاسما بالنسبة إلينا جميعا.

الرئيس: بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

نأخذ الكلمة بعد أن تكون الأطراف المعنية قد أدلت ببياناتها.

وترى كوستاريكا، شأنها شأن وفود أخرى، أن الحالة الإنسانية في العراق ما زالت تثير القلق. إلا أننا نرى أنه يجب علينا أن نشيد وأن نرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الأمن وسيادة القانون في العراق. ونرحب بقول الممثل الخاص، إن سنة ٢٠٠٨ ينبغي أن تكون سنة سيادة ومسؤولية.

ونرحب، في ذلك الشأن، باستعداد حكومة العراق وقواه السياسية لأن تتحرك بمرونة إلى الأمام. ونلاحظ مع الارتياح اتفاقات القوى السياسية على تشجيع الاتفاقات التي تؤدي إلى المصالحة الوطنية، التي نرى أنها عنصر هام في الحل النهائي للحالة العراقية. ونرحب بالروح التي تطلبها حكومة العراق لتقديم الدعم الدولي لها، في الوقت الذي تعرب عن استعدادها للاضطلاع بملكية عملياتها الوطنية الخاصة بها.

ونتذكر، في ذلك الصدد، أن حكومة العراق تشاطرت معنا، في رسالة مؤرخة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كيف أنها حلت محل القوات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالأمن في ثماني محافظات. وتنتظر كوستاريكا بشغف - وأعتقد أن ممثل إندونيسيا ذكر ذلك أيضا - إحراز تقدم هام في تلك العملية.